

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في :علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان

مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قلمة

للفترة (2016 - 2018)

إشراف الأستاذ:

بن الشيخ توفيق

إعداد الطالبتين:

بوحديد إسمة

بحري أمال

السنة الجامعية 2018/2019

الإفتاحية

الحمد لله الذي خلق كل شيء فقدره، وعلم مورد كل مخلوق
ومصدره، وأثبت في أم الكتاب ما قضاه و سطره، فلا مؤخر لما
قدمه ولا مقدم لما أخره السميع البصير، فشمس العلم طلاعة
مشرقة ليس دونها سحاب ولا غبرة، والصلاة والسلام على خير
الخلق محمد صلى الله عليه وسلم من قرأ الكتاب عن جبريل
وعلمه بسم الله الرحمن الرحيم.

اللهم لا نحصي ثناء عليك كما أثبتت على نفسك، نحمد الله
و نشكره بعدد ورق الأشجار وقطر الأنهار وأنفاس العباد، حمدا
يليق بجلال شأنه و عظيم سلطانه فلك الحمد ياربنا كما ينبغي
بجلال شأنك و عظيم سلطانك، ولك الحمد ياربنا كما ينبغي
لجلال وجهك و عظيم سلطانك.

اللهم يا ولي المؤمنين و متولي الصالحين اجعل عملنا مقبولا
وسعينا فيه مشكورا وانفع به اللهم كل من عمل بما فيه و أخذه
منه لا له.

شكر و عرفان

بفضل الله عز وجل و عونه تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي أسأل الله إن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

و يسعدني بعد حمد الله و شكره أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير و بأخلص آيات الاحترام و العرفان الجميل للأستاذ "بن الشيخ توفيق " الذي قبل الإشراف على هذا العمل و له الفضل الكبير في إعداد هذه المذكرة فلم يخل بإرشاداته علينا.

كما أتوجه بوافر التقدير و الامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير بجامعة 8ماي 1945 قالمة على مساعدتهم و توجيهاتهم المفيدة والقيمة.



إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.
إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و
حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى زوجي ورفيق دربي

إلى أبنائي لينة، أشرف ، مرام و محمد علي

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة الصغيرة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

إلى إخوتي و أخواتي : فارس ، بلال، سمراء و ريمة

وإلى زوجة أخي ريمة وأبنائها محمد ، قصي

وإلى زوج أختي : أحسن و أبنائه خيرالدين ، آدم ، أية ، مايا

إلى زميلاتي

وفاء ، سميرة ، راضية ، أمينة ، موني ، رزيقة و خاصة نسيمة و سارة و إلى كل زميلات و
زملاء مديرية الخدمات الجامعية قائمة ،

إلى الأستاذ المشرف بن الشيخ توفيق، إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم
و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغى بها إلا وجه الله و منفعة
الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

إسمة بوحديد



إهداء

إلى والدتي العزيزة التي علمتني الحرص علي الصلاة عرفاناً بفضلها وحنانها.

إلى والدي الذي حرص على تعليمي وتعب من أجلي.

إلى

إخوتي أمين ، مروان ورشاد

إلي كل من كان عون في إخراج هذه المذكرة .

أهدي لهم هذه المذكرة التي اسأل الله أن يجعلها في ميزان حسناتنا .

أمال بحري

قائمة الأشكال

والجداول

1. قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
25	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	01
68	الميزانية لسنة 2016 (جانب الاصول)	02
69	الميزانية لسنة 2016 (جانب الخصوم)	03
70	جدول حسابات النتائج لسنة 2016	04
71	الميزانية لسنة 2017 (جانب الاصول)	05
72	الميزانية لسنة 2017 (جانب الخصوم)	06
73	جدول حسابات النتائج لسنة 2017	07
74	الميزانية لسنة 2018 (جانب الاصول)	08
75	الميزانية لسنة 2018 (جانب الخصوم)	09
76	جدول حسابات النتائج لسنة 2018	10
77	الميزانية المختصرة لفترة الدراسة (2016-2017-2018)-جانب الاصول	11
77	الميزانية المختصرة لفترة الدراسة (2016-2017-2018)-جانب الخصوم	12
78	الاصول الغير الجارية لسنة (2016/2017/2018)	13
78	الاصول الجارية لسنة (2016/2017/2018)	14
79	الاموال الخاصة لسنة (2016/2017/2018)	15
79	الخصوم الجارية لسنة (2016/2017/2018)	16
79	رقم الاعمال لسنة (2016/2017/2018)	17
80	القيمة المضافة للاستغلال لسنة (2016/2017/2018)	18
80	الفائض الإجمالي عن الاستغلال لسنة (2016/2017/2018)	19
80	نتيجة الاستغلال لسنة (2016/2017/2018)	20
81	النتيجة الصافية للسنة المالية (2016/2017/2018)	21
81	رأس المال العامل الدائم لسنة (2016/2017/2018)	22

82	رأس المال العامل الخاص لسنة (2018/2017/2016)	23
82	رأس المال العامل الاجنبي لسنة (2018/2017/2016)	24
83	احتياجات في رأس المال العامل لسنة (2018/2017/2016)	25
83	الخزينة لسنة (2018/2017/2016)	26
84	نسبة السيولة لسنة (2018/2017/2016)	27
85	حساب نسبة النشاط لسنة (2018/2017/2016)	28
86	جدول يوضح مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2018/2017/2016)	29
87	نسب الربحية لسنة (2018/2017/2016)	30
87	المردودية المالية و المردودية الاقتصادية للمؤسسة لسنة (2018/2017/2016)	31

2. قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	وظائف التحليل المالي	01
14	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	02
20	نموذج للميزانية	03
26	رأس المال العامل الصافي (أعلى الميزانية)	04
27	رأس المال العامل الصافي (أسفل الميزانية)	05
27	رأس المال العامل الإجمالي	06
28	رأس المال العامل الصافي	07

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الافتتاحية

شكر و عرفان

إهداء

قائمة الجداول و الأشكال

فهرس المحتويات.....01.....

أ.ب.ج	المقدمة العامة.....
4	الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية
4	تمهيد.....
5	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي و ما هي استعمالاته.....
5	المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي وخصائصه.....
6	المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي و أهدافه.....
7	المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي و استعمالاته
9	المبحث الثاني : طبيعة التحليل المالي و أساليبه.....
9	المطلب الأول : منهجية التحليل المالي و أدواته.....
11	المطلب الثاني : مقومات و وظائف التحليل المالي و استعمالاته.....
15	المطلب الثالث : معايير و أساليب التحليل المالي
17	المبحث الثالث : عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج.....
17	المطلب الأول : ماهية الميزانية و طرق عرضها.....
21	المطلب الثاني : تعريف الميزانية المالية و كيفية إعدادها
23	المطلب الثالث: قائمة الدخل و العناصر المكونة له.....
26	المبحث الرابع : التحليل عن طريق التوازنات و النسب المالية.....
26	المطلب الأول: التحليل عن طريق التوازنات المالية
31	المطلب الثاني: التحليل عن طريق النسب المالية
40	الخلاصة
42	الفصل الثاني : إتخاذ القرارات المالية. في المؤسسة الاقتصادية.....

فهرس المحتويات

42	تمهيد.....
43	المبحث الأول : عموميات حول القرار.....
43	المطلب الأول : مفهوم القرار و انواعه
48	المطلب الثاني : مراحل اتخاذ القرار في المؤسسة
50	المطلب الثالث : مجالات القرارات الأساسية المترتبة على التحليل المالي.....
51	المبحث الثاني: قرارات الاستثمار.....
51	المطلب الأول:تعريف القرار الاستثماري و خصائصه
52	المطلب الثاني: انواع القرارا الاستثمارية و مراحل اتخاذها.....
55	المطلب الثالث:العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار.....
57	المبحث الثالث : قرارات التمويل و قرارات توزيع الأرباح
57	المطلب الأول : مفاهيم عامة حول القرارات التمويلي في المؤسسة
58	المطلب الثاني : قرارات توزيع الأرباح
60	المبحث الرابع : دور تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات و النسب المالية.....
60	المطلب الأول : دور مؤشرات التوازن المالي في إتخاذ القرار
62	المطلب الثاني : دور النسب المالية في اتخاذ القرار
64	الخلاصة.....
66	الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة.....
66	تمهيد.....
67	المبحث الأول : عرض عام للمؤسسة محل الدراسة
67	المطلب الأول : تقديم مؤسسة أشغال البناء و الري و كيفية عملها
67	المطلب الثاني : عرض الميزانية و جدول حسابات النتائج لسنوات فترة الدراسة (2018/2017/2016).....
78	المبحث الثاني:تحليل الميزانية و جدول حسابات النتائج.....
78	المطلب الأول : تحليل الميزاني.....
79	المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج

فهرس المحتويات

81	المبحث الثالث : دور التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرار المالي لهؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة.....
81	المطلب الأول : دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار المالي
84	المطلب الثاني : دور النسب و استخداماتها في اتخاذ القرار المالي
89	الخلاصة.....
91	الخاتمة العامة.....
93	قائمة المراجع.....
97	الملاحق.....

المقدمة العامة

في ظل تعقد و توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر، و الانفتاح على العالم الخارجي ازدادت أهمية التحليل المالي داخل المؤسسة ، حيث يعتبر ذو أهمية كبيرة في التخطيط المالي السليم من خلال تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، كما لم تعد القوائم المالية الختامية لمشاريع الأعمال وحدها قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي لتفسيرها و بيان جوانب القوة و الضعف فيها، و قد ازدادت هذه الأهمية بتزايد سعة و تعقد مشاريع الأعمال، إضافة إلى التعقيد الذي يصاحب عملية صناعة القرارات الإدارية في مجال التشغيل أو الاستثمار أو التمويل لم تعد عملية سهلة على صانع القرار القيام بها اعتمادا على الخبرات الذاتية دون دعمها بنتائج التحليل المالي و توقعاته، كما لم تعد الأرقام المطلقة وحدها قادرة على تقديم العون دون محاولة قراءة ما وراء هذه الأرقام و محاولة تفسيرها بضوء ما تمثله من الأنشطة الفعلية و نتائجها، و ما توفره من مؤشرات يمكن الاستدلال بها على المستقبل و احتمالاته فالتقلص غير العادي في عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية.

إشكالية البحث : تعتبر عملية اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الإقتصادية ليس بالعملية السهلة ، لذا لا بد من استخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في التوازنات المالية و النسب المالية و عليه يمكن طرح الإشكالية التالية :

كيف يساهم التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرار المالي للمؤسسة الإقتصادية عموما ومؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالة خصوصا ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي :

- ما هو التحليل المالي وما أهميته ؟
- ما هي مختلف أساليب التحليل المالي المستخدمة ؟
- ما هي القرارات المالية المتخذة ؟
- كيف يمكن الاستفادة من التحليل المالي للميزانية؟

و للإجابة على الإشكالية و الأسئلة المطروحة ، تم طرح الفرضية التالية :

الفرضية :

➤ للتحليل المالي أثر كبير في اتخاذ القرار المالي في مؤسسة أشغال البناء و الري بولاية

قلمة

منهج البحث : من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم إتباع الأسلوب الوصفي في الفصلين

الأول و الثاني القائمين على جمع البيانات و المعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة و إتباع

الأسلوب الوصفي التحليلي للبيانات التي تم الحصول عليها من قبل مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قلمة.

الإطار المكاني : تمثلت هذه الدراسة في مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قلمة .

الإطار الزمني: تمت هذه الدراسة في الفترة الزمنية: من 2016 إلى 2018.

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في:

✓ معرفة أهمية التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرار المالي، و ذلك من خلال النتائج التي يتم

التوصل إليها باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية.

✓ اتخاذ قرارات مالية جيدة و مدروسة.

دوافع إختيار البحث:

➤ الرغبة في دراسة هذا الموضوع نظرا لأهمية التي يحظى بها.

➤ الصلة المباشرة بين هذا الموضوع و التخصص العلمي الذي ندرسه.

➤ كيفية اتخاذ القرار المالي المناسب باستخدام التحليل المالي للميزانية .

الدراسات السابقة:

صخري جمال عبد الناصر، سنة 2012-2013 ، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات

البتروولية في الجزائر، دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010-2011-2012)، مذكرة ماستر في علوم

التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة .

حيث تتمحور إشكالية البحث حول مامدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة داخل

المؤسسة البتروولية و من أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات و ترشيدها لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة و الظروف التي تمر بها.
- معرفة نقاط الضعف لتفاديها و نقاط القوة لتعزيزها و تقويمها.
- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لابد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرارات و ترشيدها و من بين هذه التقنيات التحليل المالي .

أوراغ خولة، سنة 2015-2016 ، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية ، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز (2010-2011-2012)، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة .

حيث تتمحور إشكالية البحث حول إلى أي مدى يساهم التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية؟ و من أهم ما توصلت إليه الدراسة :

- لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة يتم عن طريق التحليل المالي و ذلك من خلال النسب المالية، لذا يساهم التحليل المالي بتحديد وضعية المؤسسة
- لاتخاذ أي قرار في المؤسسة يقوم متخذي القرار بالاعتماد على نتائج التحليل المالي .

هيكل البحث: الفصل الأول يتناول مفهوم التحليل المالي، أهميته و أهدافه و الأطراف المستفيدة منه،

كما تطرقنا أيضا إلى التعرف على مختلف الوثائق المحاسبية التي يعتمد عليها التحليل من ميزانية و

جدول حسابات النتائج و كذا الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي.

أما الفصل الثاني فقد تم فيه عرض أدوات التحليل المالي من خلال التطرق إلى النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

أما الفصل الثالث و الأخير تم فيه دراسة حالة مؤسسة أشغال البناء و الري بولاية قالمة، لمعرفة مدى

مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرار المالي بالاعتماد على الميزانية و جدول حسابات النتائج

للسنوات 2016-2017-2018 باستخدام النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الأول

تمهيد

تطورت الدراسات المالية في مجال تقييم المشاريع باعتبارها أحد فروع المعرفة خلال النصف الثاني من القرن الماضي و بدأ الاهتمام بالدراسات التفصيلية و التحليلية في ظل مجموعة البيانات المحاسبية و غير المحاسبية و من خلال تبويبها و استخدام الأساليب الرياضية و الإحصائية و الاقتصادية.

لذا سنتطرق في هذا الفصل، إلى مختلف مفاهيم التحليل المالي، أهميته، أهدافه، وظائفه، الأطراف المستفيدة منه وإبراز كل من مقوماته وطرق و أساليب التحليل كما تطرقنا أيضا إلى الميزانية المالية باعتبارها أهم القوائم المالية و تحليلها باستخدام التوازنات و النسب المالية .

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي و ما هي استعمالاته

يعتبر التحليل المالي و التخطيط من الأنشطة الهامة للإدارة المالية ، لذلك يقوم المدير المالي بتحليل البيانات التاريخية للكشف عن العوامل ذات التأثير على حقوق الملكية، و أيضا وضع الخطط الهادفة إلى تنمية الثروة للتحليل و الدراسة أيضا فمثلا قد يضع المدير خطط لتغيير هيكل رأس المال أو لاستثمار الأموال في مشروعات استثمارية ، فكل هذه الجوانب لابد أن تخضع للدراسة و التحليل، أي أن التخطيط المالي ضروري لوضع الخطط للشركة، و توجيه النشاط في المستقبل، و تترجم هذه الخطط في شكل موازنات.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي و خصائصه

أولا : مفهوم التحليل المالي :

التحليل المالي بالإنجليزية Financial Analysis هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية و مصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات¹.

و يعرف التحليل المالي أيضا بأنه عبارة عن (عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي و الحاضر و كذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة مالية أو تشغيلية و توقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل)².

¹ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2006، ص2.

² عبد الحكيم كراجه و آخرون، الإدارة و التحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات) ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط2000، 1، ص157.

ثانيا: خصائص التحليل المالي.

يتميز التحليل المالي بالعديد من الخصائص و منها:¹

- ✓ يعد التحليل المالي نشاطا يسعى إلى تحويل البيانات المالية الخاصة بالقوائم المالية إلى مجموعة من المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.
- ✓ يتضمن التحليل المالي كافة النشاطات في المستويات الإدارية المتنوعة.
- ✓ لا يعتمد التحليل المالي على بيانات محدودة من قائمة مالية واحدة ، بل يشمل كافة القوائم المالية مثل الدخل و الميزانية .

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي و أهدافه

أولا : أهمية التحليل المالي

إن استخدام التحليل المالي بالمنشآت يشكل أهمية كبيرة لبيئة العمل فيها ، و نلخص هذه الأهمية وفقا للنقاط التالية:²

- ✓ مساعدة الإدارة على وضع الأهداف مما يساهم في إعداد الخطط المناسبة لتنفيذ نشاطها.
- ✓ دعم الإدارة في تصحيح الأخطاء أثناء حدوثها من خلال تزويدنا بالوسائل التصحيحية المناسبة .
- ✓ اكتشاف فرص جديدة للاستثمار .
- ✓ يعد هذا التحليل أداة تساعد على دعم فعالية التدقيق .
- ✓ المساهمة في تشخيص الوضع المالي الخاص بالمنشأة .
- ✓ معرفة مدى قدرة المنشأة في الحصول على القروض و سداد قيمتها .

¹مفلح محمد عقل, مقدمة في الإدارة و التحليل المالي, دار المستقبل للنشر و التوزيع, الاردن, ط2، 2000، ص2.

²Pierre conso, farouk hemici, « **gestion financieré de l'entreprise** , 9e edition, DUNOD, PARIS, 1999, PP: 438-440.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يسعى التحليل المالي بصفته من الوسائل المهمة لكافة أنواع المنشآت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن أهمها:¹

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .
- ✓ المقارنة بين الوضع المالي الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسسات التي تعمل بالقطاع نفسه.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها و قدرتها على الاقتراض .
- ✓ تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة .
- ✓ الحكم على كفاءة الإدارة .
- ✓ تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم .

المطلب الثالث : أنواع و استعمالات التحليل المالي

أولاً:أنواع التحليل المالي

توجد أنواع متعدد للتحليل المالي، و تصنف وفقا للأسس الآتية:

1. الجهة المنفذة للتحليل المالي: و تشمل نوعين هما:²

- التحليل الداخلي: هو التحليل المالي الذي ينفذ من خلال قسم أو موظف يتبع للهيكل التنظيمي في المؤسسة، مثل قسم المحاسبة و الإدارة المالية.
- التحليل الخارجي : هو التحليل المالي الذي تنفذه جهة المنشأة، و يساهم في خدمة الجهات الخارجية، و السعي إلى تحقيق الأهداف الخاصة بها، و من الأمثلة عليها الغرف التجارية و الصناعية و المصارف.

¹ خولة أوراغ ، التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 4-6 .

² وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك)، 2007، ص ص 29،30.

2. التحليل المالي وفقا لعلاقته مع الزمن: ويشمل نوعين هما:¹

- **التحليل المالي الرأسي:** وهو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين أرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة و يتصف هذا النوع بالسكون لانتهاء البعد الزمني عنه حيث أن المقارنة تقم في نفس الفترة .
- **التحليل المالي الأفقي:** و يتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين فمثلا صافي ربح عام 1988 كان 30000 و صافي ربح عام 1999 كان 35000 هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر و لكن بين عامين متتاليين، و يعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات ويساعد هذا التحليل على مايلي:

- ✓ معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية.
- ✓ تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو التحسن و اتخاذ القرار المناسب بشأنها .
- ✓ محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المنشأة.
- ✓ الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة و مدى نجاحها .

ثانيا: استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها:

- ✓ التحليل الائتماني (CREDIT ANALYSIS) و يهدف التحليل الائتماني إلى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض .
- ✓ التحليل الاستثماري (INVESTMENT ANALYSIS) يستعمل التحليل المالي في تقييم الاستثمار في أسهم الشركات و إسناد القرض و بالتالي تقييم المؤسسات نفسها و الذي يعود بالفائدة على الأفراد و الشركات.
- ✓ تحليل الاندماج و الشراء (MERGER & ACQUUVISTION ANALYSIS) قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو نظام شركة أو أكثر معا لتكوين شركة جديدة و هنا لابد من تقييم كل شركة و تقييم الأداء المستقبلي لها.

¹ خولة أوراغ، المرجع السابق ، ص 6.

- ✓ تحليل تقييم الأداء (PERFORMANCE ANALYSIS) إن تقييم أداء المؤسسة يعتمد على تقييم ربحيتها و كفاءتها في إدارة موجوداتها، و توازنها المالي وسيولتها و هذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.¹
- ✓ التخطيط: تتعرض المؤسسات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.²

المبحث الثاني: طبيعة التحليل المالي و أساليبه

يعتبر التحليل المالي من أفضل الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها للحكم على مدى كفاءة إدارة المشروع و مدى نجاح أو فشل السياسات التي تضعها و هذا من خلال انتهاجه لأساليب مختلفة.

المطلب الأول: منهجية التحليل المالي و أدواته

أولاً: منهجية التحليل المالي:

- ✓ بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجهها إلا أنه لا يمنع ذلك من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي، و من هذه الأسس العامة مايلي:³

- ✓ تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل.
- ✓ تحديد الفترة التي يشملها تحليل القوائم المالية .
- ✓ تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول لغايته .
- ✓ اختيار أسلوب التحليل الأنسب و أداة التحليل المناسبة.
- ✓ قدرته على التعامل مع المشكلة موضوع البحث .

¹ عبد الحكيم كراجه، مرجع سبق ذكره، ص ص 157،158.

² تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة كركوك، العدد 26، 2012، ص63.

³ محمد عبد السلام ، إبراهيم السيد ، إدارة الموارد المالية (التحليل المالي، تحليل و عرض القوائم المالية و إعداد الموازنة التقديرية، الإدارة المالية، تحليل التقارير المالية، التخطيط الإستراتيجي)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 201، ص 82.

- ✓ استعمال المعلومات و المقاييس التي جمعت لدى المحلل لاتخاذ الإجراء المطلوب.
- ✓ اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج علياً ولا مانع من استخدام أكثر من معيار.
- ✓ تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلق و النسبية .
- ✓ تحليل أسباب الانحراف و تحليلها .
- ✓ وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

ثانياً: أدوات التحليل المالي

1. مقارنة القوائم المالية:¹

- أ. **مقارنة أفقية:** حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لعدة فترات.
- ❖ مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها: يتم مقارنة القوائم نفسها لسنة مالية مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى.
- ❖ مقارنة أفقية لقوائم المنشأة مع منشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم للمنشأة في سنة مالية مع القوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة منشآت.
- ب. **مقارنة رأسية:** حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لنفس الفترة تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها. (الأصول المتداولة تمثل 25% من مجموع الأصول مثلاً) أو (النقدية تمثل 90% من الأصول المتداولة)، و يمكن للمحلل أن يستخدم التحليل الرأسي و التحليل الأفقي معاً.

2. النسب المالية:²

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما للآخر، أو بين عنصر أو عدة عناصر مع عنصر أو عدة عناصر أخرى³، و هذه النسب تساعد على التعرف على وضع المنشأة موضع التحليل.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، ط1، 2008، ص 5-8.

² محمد عبد السلام ، الدكتور إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 145، 144.

³ منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، ط3، 2008، ص52.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

و يمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات كمايلي:

أ. حسب مصادر المعلومات :

✓ نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط

✓ نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية

✓ نسب مختلفة تعتمد على قائمة الدخل و قائمة المركز المالي .

ب. على أساس تمثيلها للواقع :

✓ نسب الفعلية

✓ نسب نمطية

ج. على أساس مكونات النسبة:

✓ نسب بسيطة (العلاقة بين عنصرين)

✓ نسب مركبة (العلاقة بين عدة عناصر)

ح. على أساس تقويم الأداء

✓ نسب السيولة

✓ نسبة الأداء

✓ نسب الملاءة

✓ نسب الربحية

المطلب الثاني: مقومات و وظائف التحليل المالي و استعمالاته

أولاً: مقومات التحليل المالي

كي تتجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعة ركائز أساسية لابد من مراعاتها ، فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، و منها ما يتعلق بمنهج و أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها و منها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها.¹

¹ محمد الصيرفي ، التحليل المالي: وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، ط1، 2014، ص116.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

وبناء على ما تقدم يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:¹

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي .
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل، و توفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج و بأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتم استخدامها بصورة سليمة ، بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة .
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهلاً من الناحية العلمية و العملية، و قادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقرار المستقبل.

ثانياً: وظائف التحليل المالي

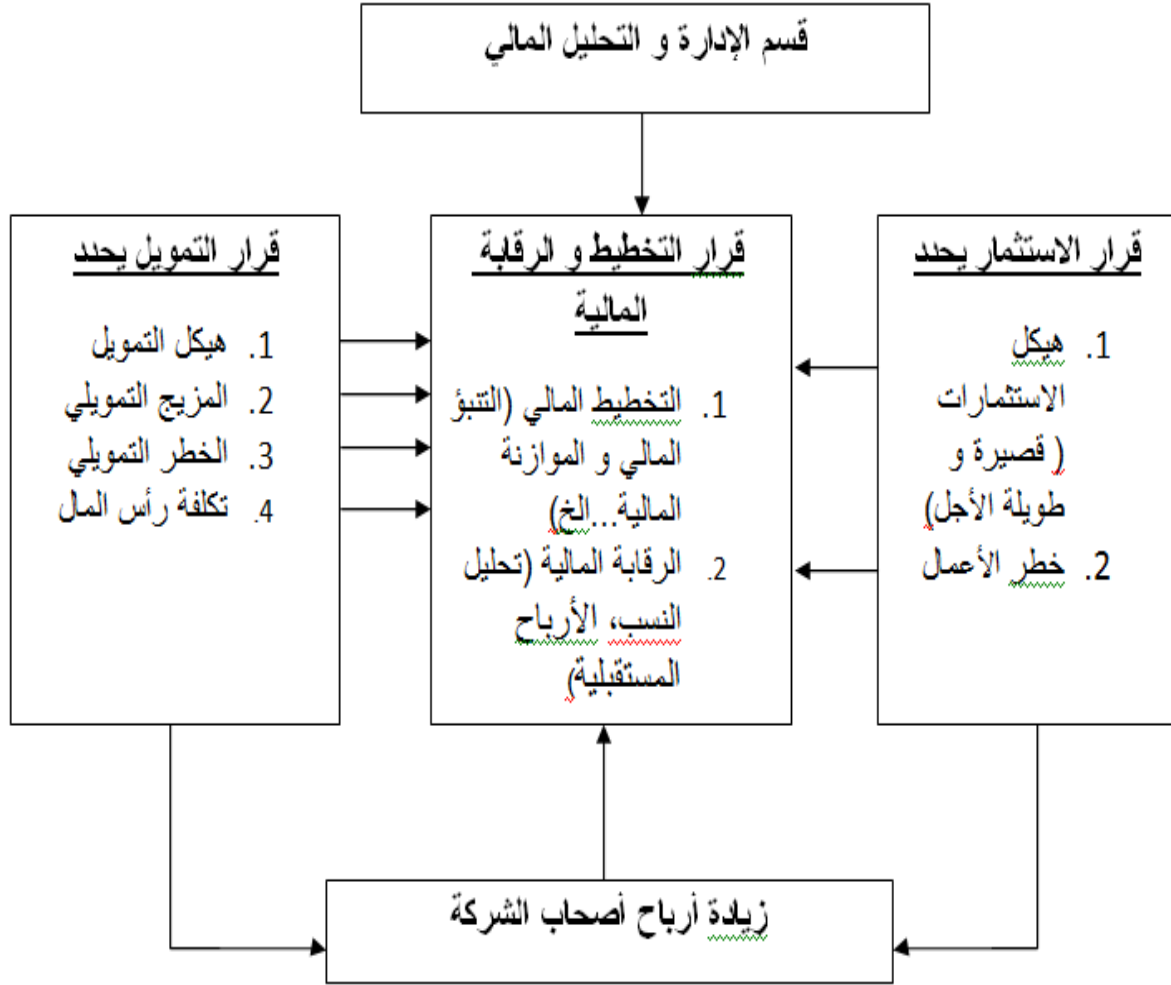
التحليل المالي له عدة وظائف تركز في مجملها حول:²

- **توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار:** من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي:
- **اتخاذ قرار الاستثمار:** و ذلك عن طريق إبراز مزايا و حدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
- **اتخاذ قرار التمويل:** حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل .
- **اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية:** من أجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره ، ص 9.

² شعيب شنوف، التحليل المالي طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي ، IFRS، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط 1 ، المملكة الأردنية الهاشمية، سنة، ص46.

الشكل رقم (01): وظائف التحليل المالي



المصدر : بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الاداء، رسالة الماجستير منشورة، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة،2011، ص 11-12 .

من خلال المخطط السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين ، عن طريق اتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار على الإدارة أن تتبع الوظائف التالية :

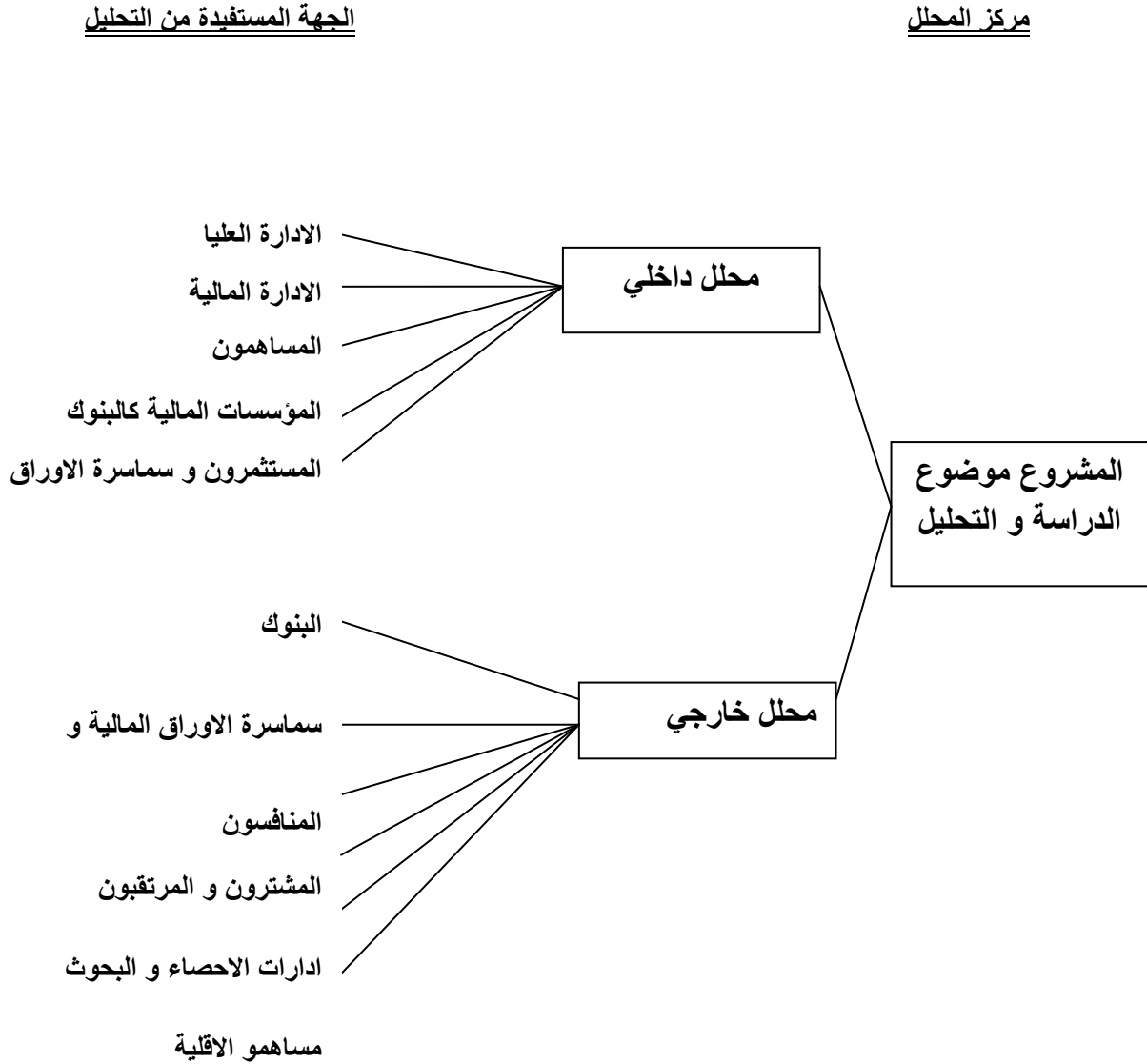
- * **التحليل والتخطيط المالي:** وذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.
- * **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.
- * **تحديد الهيكل المالي للمشروع :** إذ يجب المزج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل و كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

ثالثاً: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

يمكن القول بأن التحليل يختلف وفقاً للجهة التي يوجه إليها التحليل سواء تم ذلك بواسطة المحلل الداخلي أو الخارجي:

شكل رقم (02): الجهات المستفيدة من التحليل المالي



المصدر : عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى ، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2004، ص 52، 53.

و نستخلص من الشكل أعلاه الأطراف التي يوجه إليها كما يلي:¹

- التحليل المالي الموجه للمساهم
- التحليل المالي الموجه للدائن
- التحليل المالي الموجه للمورد
- التحليل المالي الموجه للعميل
- التحليل المالي الموجه للعاملين
- التحليل المالي لإدارة المشروع

المطلب الثالث: معايير و أساليب التحليل المالي

أولاً: معايير التحليل المالي: للاستفادة من نتيجة التحليل لابد من وجود مقاييس معينة يتم بموجبها مقارنة النتائج محل الدراسة و التحليل و هناك ثلاثة معايير رئيسية تستخدم كأساس للحكم على النسب والأرقام المستخلصة و هي:

- **المعيار التاريخي:** يعتمد على المدى الزمني باستخراج نسب سابقة لعنصر معين و مقارنته مع سنوات لاحقة أو داخل السنة الواحدة، كما في التحليل الأفقي والرأسي.
- **المعيار النمطي:** و هو عبارة عن نسب و معادلات متعارف عليها في التحليل المالي صادرة من وزارة الصناعة أو التجارة توحد المنشآت و القطاعات في إطار أو نطاق واحد لقياس السيولة و الربحية بمعيار 1:2 أو 1:1 و هكذا لقياس النسبة المراد مقارنتها.
- **معيار الصناعة:** وهي معايير خاصة بقطاع معين، لقياس القطاع الصناعي محل التحليل مع الصناعات الشبيهة لنفس الصناعة، لمعرفة وضع الشركة مع مثيلاتها المنافسة و مدى تقدم أو تراجع الصناعة أو الشركة.²
- **معيار التحليل المالي المخطط:** يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعا و لما حققته الشركة فعلا.³

¹ مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص22.

² صابر تاج السر، محمد عبد الرحمن الكتري، التحليل المالي الأصول العلمية و العملية، خوارزم العلمية للنشر و التوزيع، ط1، جدة، 2005، ص ص 44،45 .

³ عبد الحكيم كراجه و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص162.

ثانيا: أساليب التحليل المالي

التحليل المالي عبارة عن مجموعة من الطرق و الأساليب الفنية، التي يطوعها المحلل لتحويل البيانات والمعلومات المرتبطة بموضوع التحليل إلى مؤشرات مالية، تهدف إلى توضيح الماضي وانجازاته لرسم سياسات المستقبل.

تصنف الطرق و الأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي إلى مجموعتين هما:

- الطرق و الأساليب التقليدية. - الطرق و الأساليب الحديثة.

1. الطرق و الأساليب التقليدية للتحليل المالي: و تشمل مجموعة من الأساليب الفنية التي ظهرت أول

مرة بظهور التحليل المالي، و تتكون من:¹

* النسب المالية البسيطة * المقارنات

2. الطرق و الأساليب الحديثة: تنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما:

الأساليب الإحصائية و الرياضية.

* **الأساليب الإحصائية:** تسند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية

لمجموعة بيانات، و لعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، التي

يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو العلاقة

بمؤشر اختيار سنة الأساس التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة و موضوعية.

* **الأساليب الرياضية:** يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

طريقة الارتباط والانحدار $Y=f(x)$ إظهار علاقة بين ظاهر يرمز لها ب (Y) و ظاهرة أخرى (x)

طريقة البرامج الخطية $\sum yi = a\sum xi + nb$

طريقة المصفوفات الرياضية $\sum yixi = a\sum xi^2 + b\sum xi$

حيث a تمثل تسلسل المتغيرات، xi قيم المتغير الأول، yi قيم المتغير الثاني.

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

المبحث الثالث: عرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج:

تعتبر المعلومة المحاسبية أداة لاتخاذ القرار داخل أي مؤسسة مهما اختلف طابعها القانوني أو القطاع الذي تنتمي إليه، كما تمثل المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتعاملين معها، لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة و تحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة .

المطلب الأول: ماهية الميزانية و طرق عرضها

أولا: ماهية الميزانية:

يؤدي العرض غير الدقيق إلى صعوبة الاستفادة من القوائم المالية رغم توافر البيانات بها، و من ثم تحتاج القوائم المالية من المحلل المالي إلى القيام بإعادة تبويب بنود و عناصر هذه القوائم لتتفق مع أغراض و أهداف التحليل و بالشكل الذي يجعلها أقدر على توضيح صورة و شكل المشروع ، حيث عادة ما يتم إعادة تبويب عناصر المركز المالي و إجراء معالجات وفقا للقواعد الآتية:

1. توزيع بنود الميزانية وفقا لطبيعة كل منها وتقسيمها إلى قسمين أساسيين هم:

القسم الأول: و يمثل أصول المشروع ويضم كافة عناصر الأصول الثابتة والأصول المتداولة، و الأصول المتنوعة غير الملموسة.

القسم الثاني: و يمثل الخصوم أو حقوق الغير التي على المشروع و يضاف إليها أيضا حقوق أصحاب المشروع و يشمل هذا القسم كل مصادر التمويل التي استخدمت في تمويل أنشطة المشروع، في حين يضم القسم الأول كافة الأصول التي تم اقتناءها وحيازتها وشرائها وملكيته بالأموال التي يظهرها القسم الثاني.

2. ترتيب بنود الأصول و بنود الخصوم في الميزانية وفقا لدرجة سيولة كل منها ووفقا للغرض المستخدم في التحليل أي تصاعديا أو تنازليا بمعنى الأقل سيولة فالأكثر سيولة أو العكس الأكثر سيولة فالأقل سيولة و هكذا.

3. تنقية البنود مما تتضمنه من تضخيم أو عناصر مشكوك فيها أو مغالاة في التقييم و يتم ذلك بطرح الإهلاك من إجمالي الأصول الثابتة و بطرح الديون المعدومة من المدينين لتظهر كل منها بقيم أقرب إلى الحقيقة أو إلى الحقيقة أو إلى الواقع الفعلي لها .

4. توضيح الموقف الإنتاجي للأصول الثابتة من خلال فصل الأصول شبه الثابتة و التي تعبر عن أصول طويلة الأجل نسبيا في سبيلها إلى الدخول إلى نطاق الاستغلال و الإنتاج بعد استكمال عناصرها و مقوماتها مثل الإنشاءات و المشروعات تحت التنفيذ و خطوط الإنتاج تحت التنفيذ، و من ثم يتم طرحها من الأصول الثابتة ووضعتها تحت بند الأصول المتنوعة و باعتبار أنها لا تغل إيرادا بعد و إنه لازال أمامها فترة حتى تستكمل مقوماتها و تكون صالحة أو قادرة على غل الإيراد أو المساهمة في العمليات الإنتاجية.
5. تحسين المركز المالي للمشروع من خلال استبعاد الأصول غير الملموسة الوهمية و المعنوية و طرح قيمتها من الأرباح غير الموزعة أو من الاحتياطات المتراكمة و من ثم يعبر المركز المالي عن أوضاع مادية ملموسة حقيقية و بصفة خاصة إذا ما تعرض المشروع لأزمة، فإن الأصول المادية تصبح فقط هي الأصول القابلة للبيع ، في حين أن الأصول المعنوية كالشهرة و السمعة و العلامة التجارية فإنه يصعب بيعها في هذه الأحوال.
6. حذف جميع الحسابات النظامية من جانبي الميزانية مثل بنود التأمينات و خطابات الضمان، باعتبارها تمثل حقوق أو التزامات عرضية احتمالية أو مرتبط باستخدامها بشرط معين احتمالي قد يتحقق أو لا يتحقق...الخ.
7. تنقية الأصول المتداولة من بعض العناصر أو الأجزاء التي تحتويها، و بصفة خاصة تلك العناصر أو الأجزاء التي لا تدخل ضمن إطار النشاط الطبيعي المعتاد للمشروع، و كذلك تلك العناصر التي تخرج عن طبيعة الأصول المتداولة أو فقدت صفة سرعة التداول لسبب أو لآخر مثل الأموال النقدية المخصصة لغرض معين و التي تم رصدتها لهذا الغرض بذاته، و ذلك نظرا لعدم حرية المشروع في استخدامها في أي غرض آخر.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

ثانيا : مفهوم الميزانية (قائمة المركز المالي)¹:

تعد الميزانية بمثابة تقرير موجز يوضح قيمة الموجودات المعبرة عن استثمارات المشروع الممثلة في الأصول، و مصادر تمويل هذه الاستثمارات و المتمثلة في الدائنين و حقوق أصحاب المشروع.

والميزانية هنا مثلها مثل الصور الفوتوغرافية التي تظهر وضعنا ساكنا صامتا للمشروع في اللحظة التي التقطت فيها، أي أن الميزانية لا توضع سير الأعمال خلال فترة معينة، بل أنها توضح ما وصل إليه سير الأعمال في اللحظة التي أعدت عنها و من ثم فإنها لا تعبر عن اللحظات السابقة على الإعداد، أو اللاحقة له.

وتعكس الميزانية واقع مشروع معين في لحظة محددة من حيث حجم الأصول و الخصوم²، فالميزانية تقوم على توازن جانبيها الأساسيين التاليين :

الأصول = الخصوم + حقوق الملكية.

أو بمعنى آخر : الاستخدامات = الموارد

ومن ثم فإن توازن الميزانية يستمد من أن أي تغيير يحدث في أي جانب من الجانبين (الأصول/الخصوم) يؤثر على الجانب الآخر و بنفس الدرجة و بنفس القيمة أيضا ، و في ذات الاتجاه زيادة و نقصانا. ومن ثم فإن الميزانية التي هي عبارة عن بيان مالي منظم و دقيق يعكس الوضع الحقيقي للمشروع في لحظة معينة من تاريخ محدد ، بحيث تعطي الميزانية صورة أمنية و صادقة و دقيقة عن المركز المالي للمشروع في تلك اللحظة المعدة عنها.

ثالثا : طرق عرض الميزانية:

تعتبر طريقة عرض بنود الميزانية و اتخاذها شكلا و ترتيبا معيننا من الأهمية بمكان حيث تؤثر سهولة أو صعوبة القيام بعمليات التحليل حيث يتم تبويب عناصر الميزانية في مجموعات تضم كل مجموعة منها الحسابات و العناصر و البنود ذات الطبيعة الواحدة . وذلك حتى يمكن أن تعطى علاقات

¹ محسن أحمد محمود الخضيرى، كيف تقرأ ميزانية؟: مدخل إقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات و البنوك و المنظمات المحلية و الدولية، اترك للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 1997، ص ص 34،35 .

² حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 174.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

و دلالات ارتباطيه واضحة و معنى معيناً و محددًا عند دراسة و تحليل الميزانية ، و تضم الميزانية ثلاث أنواع من العناصر يمكن توضيحها على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (03): نموذج للميزانية

الميزانية في .. / .. / ..	
الأصول	الخصوم و حقوق الملكية
الأصول المتداولة	الخصوم
الأصول الثابتة	الخصوم طويلة الأجل
• الاستثمارات طويلة الأجل	الخصوم قصيرة الأجل
• بند الأراضي	حقوق الملكية
• بند المباني	رأس المال المدفوع
• بند الآلات	رأس المال الإضافي
الأصول غير الملموسة:	الأرباح المحتجزة
• حقوق المعرفة	الاحتياطات
• الشهرة	
• العلامات التجارية	
الأصول الأخرى :	آلات تم الاستغناء عنها

المصدر : محسن أحمد محمود الخضيرى، **كيف تقرأ ميزانية ؟** : مدخل إقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات و البنوك و المنظمات المحلية و الدولية، اترك للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 1997، ص 35 .

المطلب الثاني: تعريف الميزانية المالية و كيفية إعدادها

أولاً: تعريف الميزانية المالية

تعرف الميزانية المالية عن عملية الجرد لعناصر الأصول و الخصوم و إعادة ترتيبها حسب درجة السيولة و الاستحقاق و مبدأ السنوية¹، و يتم هذا الترتيب كما يلي:

- إعادة ترتيب عناصر الأصول وفق السيولة المتزايدة وعناصر الخصوم وفق الاستحقاق.
- تقييم عناصر الأصول بالقيمة السوقية (الحقيقية) و ليس بالقيمة التاريخية كما هو الحال بالنسبة للميزانية المحاسبية.

ثانياً: إعداد الميزانية المالية

لإعداد الميزانية المالية يجب تتبع الخطوات التالية :

1 الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية: من أجل إعداد الميزانية المالية نقوم

بإجراء التعديلات و الترتيبات اللازمة لذلك سواء في الأصول التي تحدث فيها حركة بعض الحسابات عمودياً، بالإضافة إلى ذلك المقارنة بين القيمة المحاسبية و القيمة الحقيقية التي قد ينتج عنها تحقيق قيم زائدة أو قيم ناقصة .

أما جانب الخصوم فنقوم بتصنيف الديون إلى طويلة و متوسطة الأجل وديون قصيرة الأجل مع معالجة بعض حسابات الأصول خاصة.

2 دراسة عناصر الأصول : و تتم هذه الدراسة من خلال مايلي:

أ. الأصول الثابتة (الاستثمارات): حيث أنها تتكون من العناصر التالية:

- ✓ المصاريف الإعدادية (التمهيدية): وهي تلك المصاريف المتعلقة بعقد تأسيس المؤسسة أو بتطويرها و مصاريف حيازة و تسجيل الاستثمارات و مصاريف عقود القروض، هذه المصاريف من الناحية المحاسبية إطفأؤها خلال خمس سنوات لكن من الناحية المالية فتعتبر من المصاريف النهائية حيث تعتبر من الأصول الوهمية لأنها غير مادية و بذلك فإن قيمتها الحقيقية معدومة و تحقق قيماً ناقصة.

¹ TAYEB ZITOUN, *Analyse financière*, Alger: Berti Editions, 2003, p. 75.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

الممتلكات الثابتة: و يقصد بها الممتلكات المادية كالأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج... الخ، من الناحية المحاسبية تفقد قيمتها بمرور الزمن حيث يطبق عليها مبدأ الاهتلاك لكن قيمتها الحقيقية قد تختلف عن القيمة المحاسبية حيث تحقق قيمة زائدة أو قيمة ناقصة تبعا للسعر الذي يمكن أن تتخلى به المؤسسة عن أحد ممتلكاتها الثابتة.

✓ **قيم أخرى ثابتة:** من الناحية المحاسبية نجدها ضمن القسم الثالث و الرابع لكن الناحية

المالية فتدرج ضمن الأصول الثابتة نذكر منها:

- **سندات المساهمة:** إذا كان الغرض شرائها لأجل طويل تدرج ضمن الأصول الثابتة.
- **المخزون الأدنى الضروري:** يجب على المؤسسة أن تحافظ على المستوى الأدنى الضروري من مخزونها و هذا لتفادي الانقطاع عن العمل لذلك قيمته ثابتة دوما لأجل طويل .
- على هذا الأساس يدرج ضمن الأصول الثابتة، فقيمه تحدد بناء على التجربة و التقدير عن حجم نشاط المؤسسة.

أما باقي المخزون فيعبر عنه بـقيم الاستغلال و يدخل ضمن مكونات الأصول المتداولة.

- **الكفالات المدفوعة:** إذا كان الغرض من دفعها ضمانات مقابل استفادة من الخدمات المقدمة من الغير لأجل طويل فتدرج ضمن مكونات الأصول الثابتة ومثال على ذلك عداد الكهرباء.
- **مبالغ محجوزة لدى البنك:** إذا تم حجز مبلغ في البنك مقابل شراء استثمارات وهذا الحجز لمدة، حجز بناء على دعوة قضائية لا يمكن التصرف في أي مبلغ معين منه لأجل أكثر من سنة.
- **الديون المشكوك فيها:** إذا كان استرجاعها في أجل أكبر من سنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة.

ب. **الأصول المتداولة:** وتنقسم بدورها إلى ما يلي:

- ✓ **قيم الاستغلال:** نعلم أن المخزونات تتكون من عدة حسابات، لكن مخزون المؤسسة يتوقف على نوع النشاط أما حجمه فيتوقف على سرعة دوران المخزون و مدة تصريفه.

كما نعلم أن جزء من المخزون يمثل المخزون الأدنى الضروري الذي يندرج ضمن الأصول الثابتة أما باقي المخزون فهو عبارة عن قيم الاستغلال.

إن المخزون قد يتعرض لنقص أو تلف لذلك تخصص مؤونة لمواجهة ذلك، إن القيمة المحاسبية قد تختلف عن القيمة الحقيقية بفعل تغيرات الأسعار في السوق لذلك قد تحقق قيم زائدة أو قيم ناقصة .

المطلب الثالث: قائمة الدخل و العناصر المكونة له

أولاً: تعريف قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بأنها تقرير أو بيان يوضح نتائج الأعمال بهدف تبيان إيرادات و مصروفات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (الفترة المحاسبية) بشكل تفصيلي و إظهار الفترة.

و تهدف هذه القائمة إلى قياس عمليات المؤسسة لفترة معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة و المصروفات التي كتبتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات و يتمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية¹.

ثانياً:العناصر المكونة لقائمة الدخل:²

تتمثل هذه العناصر في الأعباء التي أنفقتها المؤسسة والإيرادات التي تحصلت عليها جراء قيامها بنشاطها خلال دورة الاستغلال .

أعباء الدورة (نفقات) : يضم هذا الصنف 6 كل حسابات النفقات التي تتحملها المؤسسة خلال نشاطها العادي و تعتبر هذه النفقات كاستثمارات في المؤسسة، و تكون نهائية، و يمكن التمييز بين نوعين من النفقات:

- **نفقات الاستغلال:** و هي مجموعة المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة.
- **نفقات خارج الاستغلال:** هي تلك النفقات التي ليس لها علاقة مع دورة الاستغلال و تتمثل في تلك المنفقة من طرف المؤسسة نتيجة تنازلات مادية أو مالية.

¹ مفلح محمد عقل ، مرجع سبق ذكره، 249 .

² رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- إيرادات الدورة: نجد من ضمن هذا الصنف 07 كل المداخيل التي تنتج عن مزولة النشاط بالمؤسسة سواء كانت متعلقة بالعمليات الإنتاجية أو التجارية و تنقسم إلى قسمين:
 - إيرادات الاستغلال: وهي عبارة عن المداخيل التي تحصل عليها المؤسسة من العملاء جراء نشاطها العادي و تكون واضحة و ملموسة و هناك إيرادات أخرى ملحقة بالإيرادات الرئيسية و تكون مالية فقط .
 - إيرادات خارج الاستغلال: و هي الأموال التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة لتنازلاتها عن إنشاءات مادية .
- **النواتج:** تتمثل في زيادة المنافع الاقتصادية خلال الدورة، في شكل دخول أو تزايد في الأصول، أو تناقص في الخصوم، و التي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة الناتجة عن الزيادة في المساهمات.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

جدول رقم(01): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة الفترة منإلى.....

N-1	N	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تغير المخزونات و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
			استهلاك السنة المالية
			القيمة المضافة للاستغلال
			أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
			الفائض الاجمالي عن الاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الاعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاك و المؤونات استثناء عن الخسائر القيمة و المؤونات
			النتيجة العملية
			المنتجات المالية الاعباء المالية
			النتيجة المالية
			النتيجة العادية قبل الضرائب
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع اعباء الأنشطة العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر الغير العادية-المنتجات(يطلب بيانها) العناصر الغير العادية- الاعباء (يطلب بيانها)
			النتيجة غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية
			النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			و منها حصة ذوي الاقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 القانون 11/07 المتعلق

بالنظام المحاسبي، ص 30

المبحث الرابع : التحليل عن طريق التوازنات والنسب المالية

يعتمد التحليل المالي الساكن في تقييمه لأداء المؤسسة و ترشيد قراراتها على تحليل العديد من المؤشرات المالية و التي تتمثل في النسب المالية، بالإضافة إلى تحليل التوازن المالي، وذلك من خلال مختلف رؤوس الأموال العاملة بالإضافة إلى تحليل الخزينة.

المطلب الأول : التحليل عن طريق التوازنات المالية

بعد أن تمت التعديلات على الميزانية المحاسبية وأصبحت قابلة للدراسة المالية نقوم الآن بدراسة التوازن المالي للمؤسسة باستعمال مؤشرات التوازن المالي التي تعالج و تحلل الميزانية و تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

- رأس المال العامل (FR : Le fonds de roulement)
- احتياجات رأس المال العامل: (BFR : Le besoin en fonds de roulement)
- الخزينة (TR : Le trésorerie)

1. رأس المال العامل :

- يمثل رأس المال العامل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة.
 - رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة، و ذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال، و هو عبارة عن هامش أمان.
 - أما صافي رأس المال العامل ينبغي له الاهتمام بالعناصر المكونة لكل من هاذين الجانبين، و مكونات كل منها و طبيعته و قدرته على التحول السريع إلى نقدية .
 - هناك طريقتان لحساب رأس المال العامل الصافي، الأولى من أعلى الميزانية و يساوي في هذه الحالة (الأموال الدائمة - الأصول الثابتة) و الشكل التالي يوضح ذلك.
- الشكل رقم (04): رأس المال العامل الصافي (أعلى الميزانية)

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل الصافي (FRN).....	

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

أما الطريقة الثانية فهي من أسفل الميزانية و يساوي في هذه الحالة (الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل) ، و الشكل التالي يوضح ذلك .

الشكل رقم (05) : رأس المال العامل الصافي (أسفل الميزانية)

الأصول المتداولة	(FRN).....
	الديون قصيرة الأجل

1.1. أنواع رأس المال العامل¹

أ. رأس المال العامل الإجمالي :

هو ذلك الجزء من الأصول الذي يتعلق بنشاط الاستغلال للمؤسسة أي بمعنى العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال و هي مجموعة عناصر الأصول المتداولة، التي تدور في مدة أقل من سنة.

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

الشكل رقم (06) : رأس المال العامل الإجمالي

الأصول الثابتة	الخصوم
الأصول المتداولة	

¹ رمضان مبروكي ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

ب. رأس المال العامل الصافي : هو الأكثر استعمالا و قد سبق التعرض له .

رأس المال العامل الصافي (FRN) = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

= الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

الشكل رقم (07) : رأس المال العامل الصافي

الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	FRN.....
	ديون قصيرة الأجل

ج. رأس المال العامل الخاص : و هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي FRN و لكن ضمن ديون طويلة و متوسطة الأجل الموجهة لتمويل الأصول الثابتة و يوضح نوعية الاستقلالية المالية للمؤسسة و مدى قدرتها على تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية .

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

= الأصول المتداولة - مجموع الديون

= رأس المال العامل الصافي - ديون طويلة و متوسطة الأجل

3. رأس المال العامل الأجنبي: هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

= ديون طويلة و متوسطة الأجل + ديون قصيرة الأجل

1.1 الاحتياج في رأس المال العامل: إن نشاط المؤسسة في دورة الاستغلال يتميز

بالديناميكية و يستوجب عليها توفير مجموعة من العناصر و مقابلتها بمصادر تمويل قصيرة الأجل، هي الديون الممنوحة من طرف الموردين، تخص تمويل جزء من الأصول المتداولة بموارد تزيد مدتها عن دورة الاستغلال يطلق عليها احتياجات رأس المال العامل .BFR . LE besoin en fonds de roulement

أ. تعريف احتياجات رأس المال العامل : احتياجات رأس المال العامل هي قسط أو جزء من الاحتياجات الدورانية الضرورية و المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال و التي لم تغط من طرف الموارد الدورية.¹

ب. حساب احتياجات رأس المال العامل :

✓ على مستوى دورة الاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل + رصيد العمليات

= رأس المال العامل الصافي - الخزينة .

✓ على مستوى الميزانية :

احتياجات رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقق) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

= (الأصول المتداولة - المتاحات) - (ديون قصيرة الأجل - السلفيات المصرفية)

2. الخزينة LA TRESORERIE:

هي مجموع الاموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاشتغال، و تشمل صافي القيم الجاهزة اي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.²

1.2. مكونات الخزينة:

أ. عناصر الأصول:

• أوراق القبض (خصم الأوراق التجارية) : تستعمل المؤسسة هذا النوع من أجل تدعيم خزينتها بالأموال .

• خصم غير مباشر: و هي وسيلة لتمويل مشتريات الزبون نقدا

• سندات الخزينة : تقوم المؤسسة بشراء سندات من البنوك و تطرحها للاكتتاب.

• الحسابات الجارية: هي تلك الأموال التي تحت تصرف المؤسسة في أي وقت.

ب. عناصر الخصوم: و تتمثل فيما يلي :

• تسهيلات الخزينة: عبارة عن مساعدة يقدمها البنك لمؤسسة أن يبقى في حالات مدينة بصفة

أطول من الأولى، و منح هذا الائتمان يتوقف على دراسة البنك لحالة المؤسسة.

¹رمضان مبروكي، مرجع سبق ذكره، ص36.

²ناصر داددي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، ج1، الجزائر، 1988، ص51..

2.2. كيفية حساب الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل

$$= \text{قيم جاهزة} - \text{تسبيقات مصرفية}^1$$

3.2. أوضاع الخزينة: هناك ثلاثة أوضاع للخزينة

الحالة الأولى: $TR < 0$ $BFR > FRN$

هذه الوضعية خطيرة بالنسبة للمؤسسة لأنها في هذه الحالة تضطر إلى تمويل خارجي لتغطية احتياجاتها، و لتفادي ذلك عليها إما تخفيض أصولها الثابتة، أو توسيع رأسمالها أي الزيادة في الأموال الثابتة.

الحالة الثانية : $TR=0$ $BFR = FRN$ وهي الوضعية المثالية حيث استغلت السيولة بعقلانية، و التوازن يتحقق هنا.

الحالة الثالثة: $TR > 0$ $BFR > FRN$ يمكن القول أن وضعية المؤسسة جيدة، و لكن كمية من السيولة بقيت في خزينة المؤسسة و لم تستعمل بشكل عقلاني و ذلك لابد من استعمال تلك السيولة المتبقية في استثمارات أخرى.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص148.

المطلب الثاني: التحليل عن طريق النسب المالية

تعبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين، و هي من أقدم هذه الأدوات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، و قد أصبحت النسب المالية من أهم الوسائل المستخدمة في الرقابة و تقويم الأداء في المشاريع الاقتصادية .

أولا: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتشمل ما يلي:

$$1 \text{ -نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

وهدفها قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها التي تستحق في موعدها والنسبة النمطية لها = 2/1.

$$2 \text{ -نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{مدفوعات مقدمة})}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

ويمكن صياغتها بطريقة أخرى كما يلي وذلك من قبيل الحيطة والحذر.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{النقدية} + \text{الأوراق المالية} + \text{المدينين} + \text{أوراق القبض}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

وتبين مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على البضاعة والنسبة النمطية لها هي: 1/1.

$$3 \text{ -نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات النقدية والشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

المطلوبات المتداولة

$$4 \text{ -صافي رأس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المتطلبات المتداولة}$$

ويعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون ق أ وعلى قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية. والموجودات المتداولة تشمل: البضاعة، الأوراق المالية، أوراق القبض، المدينين، الصندوق، البنك، المدفوعات المقدمة.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

والمطلوبات المتداولة تشمل:

الدائنين، أوراق الدفع، البنك/ سحب على المكشوف، المستحقات، أرباح المساهمين.

وشبه النقدية يقصد به السندات الحكومية، الأوراق المالية كاستثمار مؤقت وأوراق القبض قصيرة الأجل. ويجب التذكير بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان للإدارة المالية ولكنهما متضادان، ويجب إحداث التوازن بينهما، وبالتالي يجب ألا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة على أنه علامة صحيحة، بل قد تؤدي إلى انخفاض الربحية.

ثانيا: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الأصول و الخصوم، و تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الأصول و مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، و تحقيق أعلى ربح ممكن.

$$1 - \text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى استقلال مجموع الموجودات على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات، وليس هناك معدل غطى لجميع المنشآت، فهو يختلف من صناعة إلى أخرى، ويمكن مقارنة معدل المنشأة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها فإذا وجد أن معدل المنشأة أعلى بأن ذلك يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو الاستقلال الكبير لهذه الأصول. و في حالة انخفاضه يعتبره دليل على عدم استقلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها.¹

$$2 - \text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

و يركز على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويمكن مقارنته بالمعدل الموجود في الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة نظرا لعدم وجود معدل نمطي. والمعدل المرتفع مؤش ر على الكفاءة أو احتمال الاعتماد على رأس مال عامل قليل.

¹ تودرت اكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية و نقود، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص50.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

3 -معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات / صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح.

4 معدل دوران الموجودات الثابتة = صافي المبيعات / صافي الموجودات الثابتة

وتقيس نسبة المبيعات إلى الأصول الثابتة، وتستخدم كمقياس لكفاءة المنشأة في استخدام موجوداتها الثابتة في تقنين المبيعات، وارتفاع المعدل يعني شدة استقلال المنشأة لأصولها الثابتة، وانخفاض المعدل يعني الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة أو تعطيل بعض الطاقة.

5 -معدل دوران البضاعة = تكلفة البضاعة المباعة/ معدل رصيد البضاعة

ومعدل رصيد البضاعة هو متوسط بضاعة أول المدة +بضاعة آخر المدة، وإذا لم تتوفر قيمة بضاعة أول المدة فيمكن اعتبار بضاعة آخر المدة ممكنة لذلك المعدل أو المتوسط. وكذلك كلفة البضاعة المباعة إذا لم تتوفر فيمكن الاستعاضة عنها بالمبيعات في البسط بالرغم من زيادتها عن الكلفة بمقدار الأرباح المحققة.

وتعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من البضاعة، وقدرتها على إبقاء البضاعة ضمن الحد المثالي المتناسب وحجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق، وارتفاع هذا المعدل يعني استثمار المنشأة لأموال أقل في المخزون. ولا يوجد معدل نمطي ولكنه يتوقف على طبيعة الصناعة و سياسة البيع التي تتبعها المنشأة وعليه يمكن مقارنة معدل المنشأة بمثيلاتها في الصناعة أو مع السنوات المتتالية لنفس المنشأة . ويمكن احتساب معدل دوران البضاعة بالأيام بالقانون التالي:

معدل دوران البضاعة بالأيام = معدل رصيد البضاعة x (360 أو 365)

كلفة المبيعات

وتسمى أيضا بمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون:

متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون = 365 / معدل دوران المخزون

وتفيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المنشأة لبيع البضاعة و كذلك على عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخازن.

6 معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات / رصيد المدينين

والغرض منه قياس سيولة الرقم، أي قدرة المشروع على تحصيل ذمة من حسابات مدينة و أوراق القبض ، كما أنه يقيس كفاءة إدارة الائتمان و مدى فاعلية سياسة الائتمان و التحصيل و كلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا و العكس صحيح .

متوسط فترة التحصيل = 365 أو 360/معدل دوران الذمم المدينة

و يمكن الحصول على معدل فترة التحصيل بالأيام كما يلي :

معدل فترة التحصيل = $\frac{\text{معدل الحسابات المدينة}}{360 \times}$

صافي المبيعات الآجلة

وعلى المحلل أن ينتبه إلى الـ تذبذب الذي يحصل في الذمم المدينة و خاصة في الموسم حيث أن معدل دوران الذمم المدينة المحسوب على أساس رصيد الذمم المدينة الظاهر في الميزانية قد يكون مضللا.

7 معدل دوران الحسابات الدائنة = تكلفة البضاعة المباعة / رصيد الدائنين أو المشتريات/ رصيد الدائنين و

متوسط فترة الائتمان = 365/معدل دوران الذمم الدائنة.

و يقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملائمة بين سياستي البيع و الشراء.

وكلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة و زاد عن متوسط فترة الائتمان كلما كان ذلك مؤشرا على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة.

معدل دوران الحسابات الدائنة بالأيام = $\frac{\text{معدل رصيد الحسابات الدائنة}}{360 \times}$

المشتريات

و ارتفاع معدل الأيام يعد مؤشرا على حصول المنشأة على تسهيلات ائتمانية جديدة أو مدة أطول في الوفاء.

ثالثًا : نسب الربحية¹

وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح، كما أن نسب الربحية تثير اهتمام المستثمرين و الإدارة و المقرضين، فالمقرضون مثلاً يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسات التي تحقق ربحاً عالياً.

وتقسم نسب الربحية إلى:

- النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .

- النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات .

1. مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات :

أ. نسبة ربح العمليات إلى صافي المبيعات = مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات

وهذه النسبة تهتم بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات، و ليس هناك معيار نمطي و لكن يمكن إجراء المقارنة مع نسب الشركة في السنوات السابقة و نسب المنشآت الأخرى في الصناعة.

ب. نسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب / صافي المبيعات

وتبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر البيع للوحدة قبل المؤسسة يتحمل الخسائر لذا ينظر إلى هذه النسبة على أنها مقياس عام للكفاءة في التشغيل.

و تقييم هذه النسبة يستلزم أيضاً المقارنة مع نسب السنوات السابقة لنفس المنجزة و مع نسب المنشآت الأخرى في نفس الصناعة.

ت. نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات = صافي الربح (بعد الفائدة و الضريبة) / صافي المبيعات

و صافي الربح هنا يقصد به صك الربح الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى و الإيرادات الأخرى.

و تبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر الوحدة قبل أن تتحمل المنشأة خسارة شاملة .

¹ محمد حافظ حجازي ، دعم القرارات في المنظمات ، دار الوفاء لنديا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى 2006 ، ص

2. مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات: و الهدف منها هو قياس ربحية

الأموال المستثمرة في المنشأة، كما أنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر

المتاحة، هذا و يعبر العائد المرتفع عن كفاءة في الإدارة، و هذه النسب هي:¹

أ. العائد على الموجودات **Return on Assets ROA**

= صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الموجودات (أو معدل مجموعة الموجودات)

معدل مجموع الموجودات = الموجودات في أول السنة + الموجودات في آخر السنة / 2

و هناك من يرى بأن العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع الموجودات

و تعتبر هذه السنة جيدة لمقارنة ربحية المؤسسات المختلفة في استخدامها للأصول العاملة و كذلك

فهي معيار مناسب لقياس كفاءة الإدارة في استخدام أصول المنشأة و تحقق الغايات التالية:

✓ المساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة و الخاصة بالاقتراض .

✓ تعكس الكفاءة التشغيلية .

✓ أفضل النسب للمقارنة بين المؤسسات المختلفة .

✓ العائد على حقوق المساهمين **Return on Shareholders Equity**

ROE = صافي الربح بعد الضرائب / صافي حقوق المساهمين (معدل حقوق المساهمين)

و هناك من يرى خصم توزيعات الأسهم الممتازة من صافي الربح ليصبح القانون كالأتي :

العائد = صافي الربح بعد الضريبة - توزيعات الأسهم الممتازة

حقوق المساهمين

و حقوق الملكية = مجموع الموجودات - مجموع المطلوبات و هي أيضا تتألف من رأس المال + الاحتياطات

كالاحتياطي الاختياري + الأرباح المدورة و تطرح الخسائر إن وجدت .

و هي مقياس شامل للربحية حيث تأخذ بعين الاعتبار صافي الربح الشامل و ليس صافي ربح

العمليات، كما أنه مؤشر على المدى الذي استطاعت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل

مريح.

¹ المرجع السابق، ص 105.

رابعاً : نسب المديونية (نسب رأس المال)

وهذا النوع من النسب يعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمنشأة على المدى

الطويل، كما تبين قدرة المنشأة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة المدى مثل السندات

والقروض طويلة الأجل، و هي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال.

و يمكن حساب نسب المديونية بالاعتماد على البيانات الواردة في الميزانية و تسمى عندها نسب

المديونية بالاعتماد على بيانات قائمة الدخل و تسمى حينئذ بنسب التغطية.

1. نسب الرفع المالي

أ. نسبة الديون إلى حقوق المساهمين (المالكين) و تسمى أيضا بنسبة الاقتراض إلى حق

الملكية.

نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة و طويلة الأجل) / أموال الملكية

وتقيس هذه النسبة التزامات المنشأة نحو دائريها وعلاقتها بالأموال التي يقدمها الملاك و يقصد

بالاقتراض الخصوم المتداولة القصيرة و المتوسطة و الطويلة الأجل .

أما أموال الملكية فهي رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحجوزة .

و يعبر انخفاض هذه النسبة عن حماية أفضل للدائنين و عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض

من قبل المنشأة، و يرى البعض أن الحد الأقصى لهذه النسبة في الميدان الصناعي هي 1.1 أي

100% .

ب. نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية = الخصوم المتداولة / حق الملكية

و تبين هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال الذي يقدمها أصحاب المشروع و مقدار الأموال

التي تأتي عن طريق الالتزامات الجارية. و ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% قد يكون

مؤشراً باقتراب الخطر، و مؤشراً على اضطرار المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر

قصيرة الأجل بسبب ضعف شقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

ت. الديون طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل = الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل +

حقوق المساهمين (أسهم عادية وممتازة)

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحليل المالي و الميزانية

و كلما ارتفعت هذه النسبة تزداد المخاطرة و العكس بالعكس، و تبين هذه النسبة أهمية الالتزامات طويلة الأجل إلى مصادر التمويل طويلة الأجل.

ث. حقوق المالكين إلى الأصول الثابتة = حقوق المالكين (المساهمين) / صافي الموجودات الثابتة

ومن خلالها يمكن الحكم على مدى كفاية حقوق المالكين في مواجهة الاستثمار في الموجودات الثابتة، و تعتبر هذه النسبة مؤشرا إلى نوع التمويل الذي ستحتاجه المنشأة مستقبلا.

2. **نسبة التغطية Coverage Ratios**: والهدف منها معرفة قدرة المنشأة على خدمة ديونها أي

قدرتها على دفع الفوائد و الأقساط و ذلك من خلال ما تحققه المنشأة من أرباح .

ونسب التغطية هي:

أ. عدد مرات تحقيق الفائدة = الدخل قبل الفوائد و الضرائب / الفوائد السنوية المدفوعة

ويعبر هذه النسبة عن قدرة المنشأة على دفع فوائد القروض من الدخل المتحقق قبل الفائدة والضريبة و كلما كانت هذه النسبة أكبر من 1:1 كلما كانت مقدرة المنشأة على سداد الفوائد أكبر، و تزداد ثقة المقرضين بالمنشأة، و من نقاط ضعف هذه النسبة أن الفائدة ليست الالتزام الوحيد فهناك التزامات أخرى كأقساط القروض = أجور الألبان المستأجرة و أرباح الأسهم الممتازة و غيرها .

ب. نسبة خدمة الدين طويل الأجل = صافي الربح + الاستهلاك + الاطفاءات/ الجزء القصير الأجل من الدين

طويل الأجل (أقساط القروض)

و تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على سداد أقساط القروض طويلة الأجل من أرباحها .

3. **نسبة التغطية الشاملة Full Coverage Ration**

= الدخل النقدي المتاح لمواجهة الالتزامات الثابتة / الالتزامات الثابتة

صافي الربح + الضريبة + الاستهلاك + الإيجار للآليات + مدفوعات ثابتة

الفائدة + إيجار الألبان + أرباح الأسهم الممتازة/1-ض + تسديد الدين/1-ض

* حيث ض: تمثل ضريبة الدخل

و قد أطلق عليها نسبة التغطية الشاملة لشمولها في المقام جميع الالتزامات الموقعة على الشركة خارج نطاق تكاليف العمليات.

خامسا : نسب السوق Market Ratios

1. تخدم هذه النسب محلي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات، كما تخدم المستثمرين الحاليين و المحتملين الذين يتعاملون في أسواق رأس المال في التصرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم¹ و هي :

عائد السهم العادي **Earnings Per Share EPS** = صافي الربح - توزيعات الأسهم الممتازة / عدد الأسهم العادية

و يعتبر العائد على السهم مؤشرا جيدا لقياس كفاءة أداء المؤسسات المالية و هو ضروري لما يلي:²

- ✓ التنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها.
- ✓ معدلات النمو المتوقع تحقيقها.
- ✓ القيمة المستقبلية للأسهم .
- ✓ وضع السياسات الخاصة بالأرباح .

نسبة سعر السهم إلى عائده (**Price Earning Ration P/E**) = القيمة السوقية لسهم / العائد المحقق على السهم

وتقيس هذه النسبة التوقعات المستقبلية للشركة في السوق، و كلما ارتفعت كان هناك نظرة إيجابية لوضعها في المستقبل.

2. نسبة المدفوع من الأرباح = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / الأرباح المحققة بعد الضرائب و حملة الأسهم الممتازة

و هذه النسبة تعطي فكرة عن نسبة الأرباح الموزعة لحملة الأسهم العادية من صافي الربح القابل للتوزيع.

3. عائد التوزيع **Dividend** = حصة السهم من الأرباح الموزعة / سعر السهم السوقية و تفيد في الحكم على فرص الاستثمار بالإضافة إلى النسب الأخرى .

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، المرجع السابق، ص 227،228.

² أيمن الشنطي، عامر الشقر، المرجع السابق، ص 230.

الخلاصة

يتمثل التحليل المالي بمفهومه البسيط في عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات المتوفرة عن المشروعات الاقتصادية ومن ثم البحث عما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة سببية تتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المشروع ، وذلك كي يتم بناء عليها و على عوامل أخرى نوعية صياغة توصيات تقدم لمستخدمي المعلومات كي تكون عوناً لهم في ترشيد قراراتهم المتعلقة بذلك المشروع، و التحليل المالي بمدلوله الحقيقي، لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، وذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب منه ليس في تقييم الأداء الحالي للمشروع فحسب، بل في استقراء الاتجاهات التي ستشكلها أنشطته المستقبلية أيضاً.

الفصل الثاني

تمهيد

يقوم متخذي القرار اتخاذ القرار الذي يروونه أفضل من بين البدائل المتاحة ، لأن القرار مهم بالنسبة للمؤسسة في تحقيق الأهداف المختلفة، و لهذا يجب على متخذ القرار أن يدرك و يدرس كل البدائل المتوفرة أمام المؤسسة لحل المشكلة و بأقل تكلفة ممكنة، و لهذا عملية اتخاذ القرار له أهمية عالية،ويعد القرار المالي من بين أهم القرارات المالية ، و يخص كل من قرارات الاستثمار و التمويل و توزيع الأرباح و سنتطرق في هذا الفصل إلى كل ما يتعلق ب القرار و كيفية اتخاذه من مفاهيم و مراحل اتخاذ القرار و كذا كل ما يتعلق بالقرارات السالفة الذكر.

المبحث الأول : عموميات حول القرار

الواقع أن الفكر المالي المعاصر يدور حول نقطة ارتكاز جوهرية و التي تتمثل في عملية صناعة القرارات المالية الرشيدة و التي تعكس أثرها المباشر في تحقيق كل ما يتعلق بتفصيلات النتائج المالية، حيث أن القرارات المالية تتعلق بكل من التمويل و الاستثمار وقرار توزيع الأرباح وهو ما سيتم التطرق إليه.

المطلب الأول : مفهوم القرار و أنواعه

أولا : مفهوم القرار:

هناك العديد من التعاريف نتطرق إلى البعض منها :

1. مفهوم القرار لغة: " القرار هو فصل أو حكم في مسألة ما أو قضية أو خلاف "

و كذلك التعريف اللغوي الذي يقرر أن " القرار اختيار بين بدائل مختلفة "

كما عرف القرار " ...يعني اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل الأفضل – الأحسن – من بين عدة طرق أو مسالك أو مناهج أو حلول متكافئة...¹"

2. مفهوم القرار اصطلاحا: في ميدان الإدارة تتعدد محاولات تعريف القرار اصطلاحا و علميا في ميدان علم الإدارة سنقدم بعض التعريفات ومنها:

يعرف القرار الإداري بأنه " اختيار أحسن البدائل المتاحة بعد دراسة النتائج المتوقعة من

كل بديل في تحقيق الأهداف المطلوبة "

كما يعرف أيضا "ذلك التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو إستعمال أحسن

وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما²

¹حسين بلعوز ، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 ، ص 99 .

²نفس المرجع السابق ، ص 99 .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

ثانيا : أنواع القرار

يختلف نوع القرار باختلاف موقع الفرد في المؤسسة التي يعمل بها أو التي يتعامل معها ، و منه
نميز بين عدة أنواع للقرارات تصنف تبعا لبعض المعايير نذكر منها :

1. تقسيم القرارات وفقا للوظائف الأساسية: وفقا لهذا المعيار تنقسم القرارات إلى :

- أ. **قرارات متعلقة بالعنصر البشري:** تتضمن هذه القرارات مصادر الحصول على الموظفين و طرق الاختيار و التعيين، نوعية التدريب المطلوبة، أسس دفع الأجور و الحوافز و المكافآت، و كذلك علاقة المؤسسة بالاتحاديات و النقابات العمالية و المؤسسات ذات العلاقة بالعنصر البشري.
- ب. **قرارات متعلقة بالإنتاج:** تتضمن القرارات الخاصة باختيار مواقع المصانع و قريبا من مستلزمات الإنتاج و حجم الإنتاج و السياسة الخاصة به، و مصادر الحصول على المواد الخام و التخزين و الرقابة على الإنتاج و جودته.
- ت. **قرارات متعلقة بالوظائف الإدارية:** هي القرارات التي يحدد من خلالها الهيكل التنظيمي للمؤسسة و إسناد المناصب الإدارية، و قواعد اختيار المديرين و تدريبهم و مراقبتهم¹.
- ث. **قرارات متعلقة بالتسويق:** هي تلك القرارات الخاصة بنوع السلعة التي سيتم بيعها و مواصفاتها و الأسواق التي سيتم التعامل معها ، و قنوات التوزيع و التعبئة و التعليق و التسعير و الترويج لها .
- ج. **قرارات متعلقة بالتمويل:** هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم للمؤسسة ، كيفية و نسبة توزيع الأرباح، و الهدف من هذه القرارات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة .

¹نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، ط5، 199 ، ص 87.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

2. تقسيم القرارات وفقا لإمكانية برمجتها : حسب التصنيف الذي وضعه سيمون للقرارات نجده صنفها إلى :

أ. قرارات مبرمجة (قرارات هيكلية) : هذه القرارات التي تتخذ بشأن مشاكل مطروحة واضحة

المعالم و تتميز بأنها قرارات متكررة لا تعتمد على الذكاء في علمها بل تعتمد على التجربة، حلها يكون عن طريق إتباع إجراءات مهيكلة على شكل مراحل سهلة التنفيذ ، و بالتالي فالمسير ليس مجبرا على دراسة المشكلة كلما عرضت عليه ، فتأتي هذه القرارات لمعالجة الطلبيات و لفوترة المبيعات و تسيير المخزون.

✓ قرارات غير مبرمجة (قرارات غير مهيكلة) : هذه القرارات تحتاج إلى ذكاء متخذ

القرارات ، فيقوم المسير بالبحث عن أفضل الحلول التي يمكن الوصول إليها ثم إختيار أفضلها ، فتتخذ هذه القرارات عند اختيار مورد جديد أو عند إدراج منتج جديد في السوق، أي أن هذه القرارات تتسم بالحدثة و يتميز هذا النوع بالخصائص التالية¹:

✓ تحمل هذه القرارات درجة عالية من عدم التأكد .

✓ تتحكم بها عدة متغيرات مما يجعلها معقدة .

✓ المعلومات المتوفرة قليلة و غير كافية إن لم نقل استحالة الحصول عليها لتعلقها بمستقبل المؤسسة.

✓ تدفق المعلومات منقطع و عشوائي بطبيعة المشاكل التي تتناولها مثل هذه القرارات.

✓ صعوبة تحديد المعالم الأساسية للمشكلة

3. تقسيم القرارات وفقا لظروف اتخاذها : تؤثر البيئة التي يتخذ فيها القرار على المتخذ، و هذا

لوجود عدد كبير من المتغيرات التي تؤثر في القرار و يمكن تقسيمها إلى :

أ. القرارات في حالة التأكد : يقصد بحالة التأكد التام أن يكون متخذ القرار على علم تام بكل

المعلومات الملائمة و اللازمة لاتخاذ القرار، و يفترض في هذه الحالة أن متخذ القرار يستطيع أن يحدد كل البدائل الممكنة و المتطلبات اللازمة لتنفيذها كما يعرف على وجه اليقين نتيجة كل بديل .

و تتميز عملية اتخاذ القرار في هذه الحالة بالسهولة ، كما أن البيئة الخارجية لا تؤثر على نتائج

القرار ، و لو أن هذه الحالة تعتبر غير واقعية ، حيث أنه لا يمكن وجود حالة تأكد تام .

¹نواف كنعان ، المرجع السابق ، ص ص 91.90.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

ب. قرارات تحت ظروف المخاطرة: وهي القرارات التي تتخذ في ظروف وحالات محتملة الوقوع وبالتالي فإن على متخذ القرار أن يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة الحدوث في المستقبل، وكذلك درجة احتمال حدوثها، و الصفة الأساسية لهذه الحالة أن نتائج كل بديل تتوفر معلومات قليلة لمتخذي القرار مما يعني أنه في حالة مخاطرة .

فكلما ازدادت كمية وجود المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل، كلما كانت الحالة أقرب إلى التأكد و انخفضت درجة المخاطرة و العكس إن كانت كمية و صحة و دقة المعلومات منخفضة. ت. قرارات في حالة عدم التأكد : يقصد بحالة عدم التأكد تلك الحالة التي يوجد فيها أكثر من بديل دون أن يعرف متخذ القرار و لا يستطيع أن يقدر احتمال حدوث كل بديل لعدم وجود فيها أية بيانات سابقة، كما في حالة إنتاج منتج جديد، فهي القرارات التي تتخذ عندما ترسم أهداف المؤسسة العامة و سياستها، و تكون الإدارة في ظروف لا تعلم فيها مسبقا بإمكانية حدوث أي من المتغيرات أو الظروف المتوقع وجودها بعد اتخاذ القرار، و ذلك بسبب عدم توافر المعلومات و البيانات الكافية و بالتالي صعوبة التنبؤ بها.¹

تختلف حالة عدم التأكد عن حالة المخاطرة في الحالة الأخيرة ليستطيع متخذ القرار تقدير احتمال حدوث كل بديل ، مما يساعد على تقدير القيمة المتوقعة من كل قرار و اختيار أفضله ، أما متخذ القرار في ظل عدم التأكد لا يمكنه أن يستخدم معيار أفضل قيمة متوقعة للمفاضلة بين القرارات المختلفة ، و اختيار القرار الأمثل نظرا لعدم معرفته باحتمالات حدوث البدائل ، لا يستطيع تقدير القيمة المتوقعة .

4. تقسيم القرارات وفقا للمشاركة في اتخاذها : تقسم القرارات وفقا لهذا المعيار إلى :

- أ. قرارات فردية : هي القرارات التي تتخذ بشكل انفرادي فيقوم الفرد بتحليل المشكلة و دراستها و تحديد البدائل المتاحة و تقييمها ثم اتخاذ قرار أفضل البدائل و أحسنها .
- ب. قرارات جماعية : هي القرارات التي تتخذ بصفة جماعية و تعني ذلك دراسة المشكلة المطروحة من طرف مجموعة من الأفراد و تحديد البدائل المتاحة ، ثم التصويت على أفضل الحلول و تنفيذها .

¹ محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية ، ط1، ص 121 .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

5. تصنيف القرارات وفقا لأهميتها : قدم أنسوف Ansoff هذا النوع من التصنيف الذي يتم على أساسه تقسيم القرارات إلى :

أ. **قرارات إستراتيجية** : تتخذها الإدارة العليا تتعلق هذه القرارات بكيان المؤسسة و مستقبلها و البيئة المحيطة بها، و تتميز القرارات الإستراتيجية بضخامة الاستثمارات أو الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، و بأهمية الآثار و النتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم¹.
فالقرارات الإستراتيجية تعالج المشاكل المعقدة التي تتطلب اهتماما خاصا و كونها محدودة و تتميز بالندرة و مستوى عدم التأكد و المخاطرة عند اتخاذ مثل هذه القرارات فإن مستقبل المؤسسة مهدد و في موقف حرج.

ب. **القرارات التكتيكية** : هي قرارات تتخذها الأقسام و الإدارات - الإدارة الوسطى- تهتم هذه القرار بتوفير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف و ترجمة الخطط ، و تحديد مسار العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة و تقييم العمل و تفويض الصلاحيات ، كما أن مثل هذه القرارات تهتم بكيفية استغلال الموارد للاستمرار في العمل و تتميز هذه القرارات بكونها قليلة مقارنة بالقرارات التنفيذية ، مستوى عالي من الخطر و عدم التأكد .
ت. **القرارات التنفيذية (التشغيلية)** تسمى أيضا القرارات العمدية، و هي تهتم بالاستغلال و التسيير اليومي للمؤسسة ، و تعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية .

¹ عصام الدين محمد حسونة، معوقات استخدام الأساليب الكمية و علاقتها بجودة القرارات الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 23.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار في المؤسسة

أولاً: ماهية اتخاذ القرار

من خلال المشاهدات العملية لوحظ أن جزء كبير من وقت المدير اليومي يتم إنفاقه في اتخاذ العديد من القرارات المختلفة، و كذلك اتخاذ القرارات تتغلغل في كل الوظائف الإدارية و تعرف عملية اتخاذ القرار: ¹

- اتخاذ القرار هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل بمواجهة احتمالات المستقبل.
- اتخاذ القرار هو اختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستيقظة للنتائج المتوقعة من كل بديل و أثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.

ثانياً : مراحل عملية اتخاذ القرار

إن أهم الخطوات التي يتبعها متخذ القرار تتمثل في:²

1. **تحديد المشكلة:** قبل التطرق لكيفية تحديد المشكلة يجب تقديم تعريف للمشكلة و هي موقف غامض في حاجة إلى تفسير أو جواب انحراف الأداء الفعلي عن الأداء المخطط أو المستهدف. عمليا لا توجد في الحياة مشكلة تأتي بنفسها طالبة اتخاذ القرار بشأنها و يضاف إلى ذلك أن المظاهر التي تبدو من أول نظرة أنها عناصر متكئة قد تكون مصطلحة و بعيدة عن الأسباب الحقيقية.
2. **تحليل المشكلة:** الخطوة الثانية هي تحليل المشكلة أي تصنيفها و تجميع الحقائق و حتى نستطيع تحليل المشكلة تحتاج هذه المرحلة إلى الخطوات التالية:
 - أ. **تحديد المعايير:** عند عدم توفر المعايير لا نستطيع معرفة المشكلة الموجودة و يعبر عن المعايير بأنها مقاييس حددت مسبقا بغرض الوصول إليها و تسهيل عملية الحكم على مدى الانحراف عن المعيار إذا كان محدد الشكل ملموس و يمكن قياسه و عموما ينبغي مراجعة المعايير و ما للتأكد من صدقها و حداثتها .

¹ علي حجاجبة ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان ، ط1، 2004 ، ص 11.

² محمد حافظ الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

ب. تحديد الانحرافات: في هذه المرحلة يجب معرفة إذا كانت هذه الانحرافات أعلى أم أقل من

المعايير و هل هي فنية مرتبطة بالأداء الذي يقوم به الأفراد أو أنها متعلقة بمعنوياتهم ،

علاوة على ذلك يجب التأكد من المستوى الذي وصلت إليه ، أي أنها خاصة بوحدة معينة أو

على مستوى المنشأة ككل .

ت. وصف الانحراف: توصف الانحرافات بكل دقة إذ لا فائدة من أن نقول بأن الأداء انخفض ؟

ما هو المستوى الذي وصل إليه؟ ...الخ .

ث. معرفة أسباب الانحراف: تتطلب هذه الخطوة استخدام المعلومات التي تم جمعها في الخطوات

السابقة للكشف عن مصادر المشكلة و حتى يتم معالجتها في ضوء الهدف الذي تحدده الإدارة.

3. تحديد البدائل: و يقصد بالبدائل تلك التصرفات أو الحلول التي تساعد على التقليل من الفرق بين

ما يحدث فعلا و ما يجب أن يكون.¹

و هي مرحلة مهمة في عملية اتخاذ القرارات، حيث يتم فهمها لإيجاد الحل البديل للمشكلة².

إن عملية إيجاد الحل البديل يتحكم فيها مجموعة من العوامل:³

✓ أن يعتمد متخذ القرار المالي على التفكير الإبتكاري الخلق لإيجاد الحلول المختلفة

للمشكلة محل الدراسة .

✓ أن يأخذ متخذ القرار المالي في الحسبان حلول بديلة للمشكلة التي تواجهه و الأحداث

غير المتوقعة كصدور قوانين و أنظمة جديدة ، ظهور اكتشافات ...الخ.

✓ يتوقف نوع و عدد الحلول البديلة على عوامل أهمها: وضع المؤسسة، فلسفتها و أسلوب

قادتها و خلفياتهم و اتجاهاتهم.

✓ دراسة هذه الحلول في ضوء الظروف البيئية التي تحيط بالمؤسسة سواء كانت هذه

الظروف من داخل المؤسسة أو خارجها.

¹ نادية ايوب، نظرية القرارات الادارية، مطابع جامعة دمشق، دمشق، 1994، ص 19.

² فؤاد الشيخ سالم ، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، 1990 ، ص 132.

³ هيكادومنيك ، دليلك العلمي في الإدارة ، نهل للطباعة ، لندن ، 1991 ، ص 65.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

4. **تقييم و اختيار البديل الأفضل :** بعد أن يتضح لمتخذ القرار الحلول البديلة للمشكلة يجب عليه إجراء تقييم شامل لها و تعتبر هذه المرحلة من المراحل الصعبة لأن عملية المفاضلة بين البدائل ليست عملية واضحة و سهلة و مزايا و عيوب كل بديل لا تظهر وقت بحثها لكنها تبرر عند تنفيذ الحل مستقبلا و يقوم اختيار الحل البديل على الشروط التالية :
- ✓ أن يستلم الحل البديل في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار المالي.
 - ✓ أن تتوفر إمكانيات تنفيذ هذا الحل البديل عند اختياره دون البدائل الأخرى.
5. **مرحلة تنفيذ القرار:** بعد اختيار البديل الأفضل يتم وضع الحل الذي تم التوصل إليه موضع التنفيذ وتعني هذه المرحلة الحكم على كفاءة التعاطي مع المراحل السابقة و بالتالي على فعالية القرار نفسه و غالبا ما تتطلب مرحلة التنفيذ إجراء تغييرات معينة يستلزمها هذا الحل و هذا ما نتج عنه وجود أعضاء في المؤسسة يقاومون التغيير و بالتالي يكون هناك صعوبة في تنفيذ القرار.
- لأن تنفيذ القرار يتطلب إقناع لأطراف المشاركة و تلك التي تقوم بالتنفيذ فإن الأمر يحتاج إلى عمليات اتصال بين العديد من الأطراف و بالتحديد بين فئة متخذي القرارات و منفذي هذه القرارات¹.

المطلب الثالث: مجالات القرارات الأساسية المترتبة على التحليل المالي :

تتعلق القرارات المالية المترتبة على التحليل المالي بثلاث مجالات رئيسية ، حيث أن المدير المالي عليه أن يوازن و يراجع قراره المالي، لما له من علاقة قوية بهذه المجالات الثلاثة الرئيسية وهي:

المجال الأول: قرارات الاستثمار

تتعلق هذه القرارات بتحديد أوجه الاستثمار و المجالات الاستثمارية التي سيوظف فيها أموال المشروع، أو تلك المتعين الاستثمار فيها وفقا لما تم تخطيطه أو الاتفاق عليه و بشكل فعال سليم.

المجال الثاني: قرار التمويل

و الذي يتعلق بمصادر التمويل التي سيعتمد عليها و كم و مقدار الأموال و نوعية الأموال اللازمة لتمويل النشاط الاستثماري من كل مصدر من هذه المصادر مع الأخذ في الاعتبار المزيج

¹فؤاد الشيخ سالم، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

التمويلي الأمثل الذي يحقق للمشروع أعلى عائد ، و أقل تكلفة ، و الاستقرار و التوازن المالي ، و في الوقت ذاته مراعاة تطور هذا المزيج و اختلافه مع تطور المشروع باستمرار .

المجال الثالث: قرار التوزيع لناتج النشاط

و الذي يتعلق بتحديد كم الأرباح المتعين احتجازها و تحويلها إلى احتياطات ، سواء احتياطات علنية أو سرية لتقوية المركز المالي للمشروع ، و كم الأموال الواجب دفعه كعائد لحملة الأسهم في شكل توزيعات نقدية ، و تأثير هذه التوزيعات على حجم رأس المال العامل و كذا على سيولة المشروع وقدرته على الوفاء بالتزاماته السريعة أو قصيرة الأجل .

المبحث الثاني : قرارات الاستثمار

يحدد المدير المالي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية كل من المزيج من حجم الأموال المخصصة لكل الأصول الثابتة و المتداولة ، إذا تم تحديد هذا المزيج يجب على المدير المالي أن يؤسس و يحاول أن يبقى على مستويات مثالية لكل أصل من الأصول المتداولة ، كما يجب أن يقرر أفضل الأصول الثابتة و متى تحتاج هذه الأصول لتعديل أو إحلال أو سيولة .

المطلب الأول: تعريف القرار الاستثماري و خصائصه

أولاً: تعريف القرار الاستثماري

يعرف القرار الاستثماري من منظور مالي على أنه كل قرار يستعمل عدة أنواع مختلفة من الأدوات المالية.

أوهو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين على الأقل فأكثر و المبنى على مجموعة من دراسات الجدوى* التي تسبق عملية الاختيار وتمر بعدة مراحل تنتهي باختيار قابلية هذا البديل للتنفيذ في إطار منهجي معين وفقاً لأهداف و طبيعة المشروع الاستثماري.¹

*تعرف دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع هي أحد فروع الاقتصاد الإداري أو اقتصاديات الأعمال و هي عبارة عن منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة متكاملة من الدراسات المتخصصة و الأساليب و الأدوات و الاختبارات و الأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل المشروع .

¹عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 38.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

ثانيا : خصائص القرار الاستثماري :

- ✓ أنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.
- ✓ أن القرار الاستثماري هو قرار استراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل .
- ✓ أن القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- ✓ يحيط بالقرار الاستثماري عدد من المشكلات و الظروف التي من الضروري التغلب عليها، مثل ظروف عدم التأكد و تغيير قيمة النقود و مشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي و كلها تحتاج إلى أساس و منهجية علمية للتعامل معها.
- ✓ يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

المطلب الثاني:أنواع القرارات الاستثمارية و مراحل اتخاذها

أولا: أنواع القرارات الاستثمارية

لعل من المناسب إعطاء نبذة مختصرة عن أنواع القرارات الاستثمارية كما يظهر من التحليل

التالي:¹

1. قرارات تحديد أولويات الاستثمار:

و يتم اتخاذ القرار الاستثماري في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف و يصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعول عليه من عائد أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، و من ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقا للأولويات التي يحددها و اهتمامات كل مرحلة، فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته ، فإنه سيقوم بترتيب البدائل الاستثمارية .

¹خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط 1، 2000، ص ص298،299.

2. قرارات القبول أو رفض الاستثمار:

ففي هذه الحالة يكون المستثمر أمامه بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها دون استثمار، وهذا القرار يجعل فرص الاختيار أمام المستثمر محدودة جدا و هو يختلف من الموضوع السابق الذي يتميز بوجود فرص و بدائل كثيرة و كانت المشكلة هي اتخاذ قرار بعد وضع أولويات.

أما في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الاستثماري الذي اكتملت و تمت له دراسة الجدوى التفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية التنفيذ ، ومن هذا تصبح مساحة الاختيار أضيقت بكثير من قرارات تحديد الأولويات .

3. قرارات الاستثمار المانعة تبادليا:

و في هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار و لكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر.

فالنشاط يمنع تبادليا النشاط الآخر فإذا تم اختيار استثمار في مشروع صناعي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع زراعي ، و إذا تم اختيار مشروع لسوق محلي فإن ذلك يمنع الدخول في مشروع تصديري في نفس الوقت و هذا للتحكم في تلك العملية بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة أي عندما يتم اختيار بديل نشاط معين صنع في نفس الوقت ببديل آخر في نشاط آخر.

4. القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد و المخاطرة و عدم التأكد:

حيث يمكن أن تتخذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تتعدم المخاطرة أو تقترب من الصفر ومن ثم تتم عملية اتخاذ القرار الاستثماري بسهولة و بساطة، حيث تكون لدى متخذ القرار معلومات كافية و لديه دراسة تامة بالمستقبل و نتائجها و هو وضع يكاد لا يحدث إلا قليلا فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية لأنها دائما مصحوبة بدرجة معينة من المخاطر . ولذلك توجد القرارات التي تتم في درجة معينة من درجات المخاطر هي فوق الصفر و تقترب من 100 % كلما ابتعدت كلما كانت قابليتها للتحقيق أكثر فيما يتعلق بالمشروعات الاستثمارية.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

وهنا تلعب دراسات الجدوى دورا كبيرا في اتخاذ القرار الاستثماري في مثل تلك الحالات لأنها توفر الكثير من المعلومات و تساعد على حل العديد من المشكلات التي تواجه هذا النوع من القرارات، و هناك القرارات الاستثمارية التي تتم في حالة عدم التأكد و هي الحالات التي تكون درجة المخاطرة فيها تقترب من 100 % و هي قرارات قل أن تحدث في مجال الاستثمار و تحتاج إلى خبرة عالية في إجراء دراسات الجدوى في مجال الاستثمار و تحتاج إلى دقة كبيرة في إجراء دراسات الجدوى و تطبيق أساليب على درجة مرتفعة من التقدم لكي يتخذ القرار الاستثماري في مثل تلك الظروف .

5. القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي و التحليل الكمي:

حيث يمكن أن نجد القرارات استثمارية تعتمد على التحليل الكمي و هي أيضا ليست بكثيرة الحدوث و لكن الواقع العملي يطلب على القرارات الاستثمارية فيه الأخذ بالتحليل الوصفي و الكمي معا .

ثانيا :مراحل اتخاذ قرار الاستثمار:¹

قبل اتخاذ القرار الخاص بتنفيذ الاستثمار فإن هناك مراحل للتخطيط الاستثماري، و تنصب هذه العملية في التحضير للمشروع، تقييم المشروع ، اختيار المشروع من بين البدائل المتعددة و أخيرا مرحلة تنفيذ المشروع .

1. **مرحلة الإعداد للمشروع Project Preparation** تتضمن اقتراح المشاريع الاستثمارية المتعددة أو المراد تنفيذها (طبيعة المشروع الاستثماري) مثل إضافة خطوط جديدة ،أو إقامة مصنع جديد و مقترحات أخرى تتعلق بتكاليف الإنتاج .
2. **مرحلة التقييم Project Evaluation** فتتعلق بتقدير العوائد و النفقات .
3. **مرحلة اختيار المشروع Project Selection** فتعتمد على نتائج المراحل السابقة حيث يتم اعتماد معيار مناسب تراه المنشأة في صالحها، و تعتبر هذه المرحلة مهمة في اختيار المشروع.
4. **مرحلة تنفيذ المشروع Project Implementation** فتتضمن تجديد مصير المنشأة ضمن المبالغ المقررة لهذا الاستثمار، و بعد المرحلة هذه فإن المنشأة تقطف ثمار المراحل السابقة.

¹ خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 298،299 .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

باختصار فإنه يمكن القول أن العوامل التي تعطي التخطيط الاستثماري أهمية هو استمرارية الإنفاق الرأسمالي Continuing Expenditure طيلة حياة المشروع و لذلك من الضروري اعتماد التخطيط الرأسمالي، تحتاج الاستثمارات لمبالغ ضخمة يستوجب تأمينها و الحصول عليها بأقل تكلفة تمكنه و كما قلنا أعلاه فإن المنشأة قد حددت ذلك النصيب من أموالها بهذا المشروع فهي ليست مستعدة للتضحية بهذه المبالغ. إن تأمين تشغيل هذه الأصول سوف يجنب المنشأة فرصة ضياع أرباح أو عائدات بسبب التأخر في تنفيذ مثل هذه المشاريع نتيجة المصاعب المالية .

المطلب الثالث: العوامل الواجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار:

أولاً: التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة:

يدخل تحت هذا البند ثمن شراء الأصول الثابتة و التي قد تم على عدة سنوات مثال ذلك تشييد و إقامة مبنى أو إنشاء مصنع فهذه تمثل النفقات المبدئية (تدفق نقدي خارجي) ، يضاف إلى ذلك الزيادة التلقائية في الأصول المتداولة ، نفقات تركيب الآلات و إعداداتها للتشغيل .

ثانياً: التدفقات النقدية السنوية المتعلقة بتشغيل و إدارة الأصل الاستثماري:

تعتبر المبيعات أهم التدفقات الداخلة، ثم يأخذ أيضاً الأعباء و النفقات النقدية للعمليات (تدفقات نقدية خارجة) أو على مدى العمر الاقتصادي للأصل الاستثماري، من الضروري الأخذ في الحسبان كلما كان ذلك ممكناً التغيرات المتوقعة في الأصول المتداولة خلال الفترة .

ثالثاً: التدفقات النقدية المتوقعة في نهاية المدة للأصل الاستثماري

نذكر منها التدفقات النقدية الداخلة من بيع الأصل كالخردة وعلى الرغم من صعوبة تقدير هذه القيمة إلا أن إهمالها يؤدي إلى اتخاذ قرار خاطئ مع عدم إغفال تخريد الأصل .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

رابعاً: الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الخارجة و المتمثلة في الضرائب

فبافتراض أن الشركة رابحة فإن كل الأعباء المترتبة عن الاستثمار تخصم من الإيرادات قبل الوصول إلى الربح الضريبي فهي تحقق وفراً أو كل مكاسب ضريبية عن كل فترة و بذلك يمكن النظر إلى هذا الإعفاء من عدد زوايا:

1. يجب اختيار طريقة الاهتلاك المسموح استخدامها من الناحية الضريبية و التي تحقق أقصى الوفرات من هذه الناحية ، قد تكون هذه الطريقة غير مرتبطة بها من الناحية الضريبية حتى ولو كان للأصل قيمة في نهاية لفترة .
2. عند الأخذ في الحسبان الزيادة المتتابة في المخزون (أصل متداول) معرفة و إضافة التغيرات المتوقعة في الاحتياطات غير المعلنة .
3. الأخذ في الحسبان الضريبة على المكاسب المتوقعة بعد إهلاك الأصل محاسبياً ، فالمكاسب النقدية من تخريد الأصل بعد إهلاكه دفترياً في نهاية المدة تخضع للضريبة ، يمثل ذلك تدفق نقدي داخلي - قيمة بيع الأصل كخردة - يترتب على ذلك تدفق خارجي و المتمثل في الضرائب على قيمة الخردة التي تتجاوز القيمة الدفترية للأصل في نهاية المدة.
4. فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المترتبة على التمويل في الفوائد على القروض و أقساط سداد هذه القروض (تدفقات نقدية خارجة مرتبطة بالتمويل) ، تحتاج مثل هذه الجوانب معالجة خاصة حيث لا تأخذ في الحسبان في دراسة الجدوى الاقتصادية للمقترحات، و إنما تأخذ في الاعتبار الأعباء التمويلية (فوائد) عندما نبحث و ندرس العائد على حقوق الملكية .

المبحث الثالث: قرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح

تحتاج المؤسسة إلى قرارات تهدف إلى تمويل عملياتها الإنتاجية، وذلك من خلال عدة طرق لتمويل من حيث المدة وهي تمثل على شكل قروض تقوم بتمويل عملياتها و تحقيق عوائد منها، أما بالنسبة لتوزيع الأرباح أو احتجازها من المشكلات الرئيسية ، التي تواجه متخذي القرارات يجب الاعتماد على إستراتيجية الاستقرار في التوزيعات .

المطلب الأول : مفاهيم حول القرار التمويلي في المؤسسة

أولاً: مفهوم التمويل

التمويل يعني " توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام ".
التمويل " يقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة"¹.

تتعلق هذه القرارات باختيارات التمويل المستعملة من قبل المؤسسة للحيازة على أصول طويلة المدى، لتحقيق توازن بين التمويل قصير الأجل، و كذا بين التمويل عن طريق الاستدانة و التمويل عن طريق الأموال الخاصة².

من هذه التعريفات نجد أن قرار التمويل هو إعانة المشروع بمتطلبات المحتاج إليها عن طريق توفير المبالغ النقدية اللازمة، أو حيازة أصول طويلة المدى التي نظرا أنها تساعد بشكل عام في المشروع.

¹ لوجاني عزيز ، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي ،رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2001، ص 17.

² دادن عبد الوهاب ، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية_ نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 ، ص45.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

ثانيا: خصائص التمويل

إن الأموال التي تحصل عليها المؤسسات من مختلف المصادر تتميز بالخصائص الآتية:

- **الاستحقاق** : و يعني أن الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة ، عن طريق التمويل لها فترة زمنية و موعد محدد ينبغي سدادها ، فيه بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى .
- **الحق على الدخل** : و هو يعني إن مصدر التمويل، له الحق بالحصول على أمواله و الفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة.
- **الملائمة**: و تعني أن تنوع مصادر التمويل و تعددها يعطي للمؤسسة فرصة اختيار مصدر التمويل، الذي يناسب المؤسسة في التوقيت و الكمية و الشروط.

المطلب الثاني: قرار توزيع الأرباح

يعتبر توزيع الأرباح أو احتجازها من المشكلات الرئيسية التي يواجهها المدير المالي و لهذا يرى بعض الباحثين أن اعتماد إستراتيجية الاستقرار في التوزيعات يعتبر حلا مهما، و هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى القيام بهذه الإستراتيجية .

- ✓ **المحتوى المعلوماتي لسياسة توزيع الأرباح** : إذ تعتبر سياسة توزيع الأرباح من العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة من خلال أنها تقدم حلا لمشكلة عدم التأكد التي يعاني منها المستثمرين في سوق الأوراق المالية .
- ✓ **الاعتبارات القانونية** : إذ يعتبر القانون أن هذه السياسة ميزة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد¹.

أولا : مفهوم سياسة توزيع الأرباح:

يمكن تعريف سياسة توزيع الأرباح بأنها:

" معدل التدفق النقدي (و قد يكون غير نقدي) الذي يتلقاه المساهمون كمردود ملموس

على استشاراتهم في أسهم المؤسسة التي يحملونها، تمثل هذه الأرباح بالنسبة للمستثمرين دخلا

جاريا ينتظره و يتوقعه العديد من المساهمين لينفقوه على استهلاكهم الجارية من السلع و

الخدمات، كما تؤثر سياسة توزيع الأرباح على السعر السوقي للسهم "

¹ سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مذكرة ماستر تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 38 .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

و تعرف أيضا " هي مضمون لاتخاذ قرار بتوزيع الأرباح أو احتجازها لإعادة استثمارها في المؤسسة ، و تتمثل السياسة المثلى للتوزيعات في تلك التي تعمل على الموازنة بين التوزيعات الحالية و الأرباح المستقبلية و التي ينتج عنها تعظيم سعر السهم ¹.

ثانيا : الشروط المحددة لسياسة توزيع الأرباح:

- ✓ إمكانية التقليل من حدة مشاكل الوكالة بتوزيع أرباح معتبرة، عندما تتوفر المؤسسة على عدة أطراف مساهمة لا تنتمي إلى إدارته .
 - ✓ التأثيرات الجبائية بخصوص فرض ضرائب إضافية على الأرباح غير الموزعة .
 - ✓ ضعف إمكانية تداول (بيع) أسهم المؤسسة ، مما يؤدي بالمساهمين غير المسيرين إلى تفضيل عملية توزيع أكبر قدر ممكن من الأرباح .
- كما يمكن أن تكون سياسة توزيع الأرباح مقيدة (انكماشية) في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعدة أسباب أهمها:

- * تتاح فرصة للملاك المسيرين في تخفيض العبء الضريبي عن طريق الحصول على أجور مرتفعة و بالاستهلاك على نفقة المؤسسة ، و هذا ما يمكن تحقيقه بالتقليل من حجم الأرباح الموزعة أو عدم توزيعها أصلا .
- * قد تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتمويل نموها و لانجاز مشاريعها الاستثمارية .

يمكننا أن نضيف إلى ما سبق القيود المفروضة من قبل المؤسسات المالية ضمن شروط عقد منح الائتمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو من قبل شركات رأس مال المخاطرة.

بالرغم من أهمية الموضوع ، إلا أنه وجد القليل من الأبحاث و الدراسات التي تناولت أهمية سياسة توزيع الأرباح لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن أهم نتائج تلك الأبحاث نذكر :

- ترتبط سياسة توزيع الأرباح، إلى حد كبير، بهيكل ملكية المؤسسة أكثر من ارتباطها بحجم هذه الأخيرة.

¹محمد زرقون ، أثر الاكتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، الجزائر 08 /2010، ص 85 .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

- يوجد عدد جد قليل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي توزع أرباحا، فقد كانت نسبة التوزيع للمؤسسات الصغيرة لا يتجاوز 50% من نسبة التوزيع للمؤسسات الكبرى
- تتميز الشركات غير المسعرة في البورصة بنسبة توزيع أقل مقارنة بالشركات المسعرة كون هذه الأخيرة ذات برنامج للمكافآت جد سخي (توسعي).
- يؤدي وجود مساهم خارجي (خارج إدارة المؤسسة) إلى رفع نسبة الأرباح الموزعة .

المبحث الرابع : دور تحليل الميزانية المالية بواسطة التوازنات و النسب المالية

تعتبر النسب المالية هي الخطوة الأولى في التحليل المالي ، و أن هذه المؤشرات ليست أرقام صماء ينحصر الهدف في الحصول عليها دون أخطاء ، و لكن الهدف الأساسي هو استقراء نتائج تحليل مؤشرات النسب المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال مقارنة تلك المؤشرات مع المؤشرات المستهدفة أو مؤشرات تاريخية ..الخ. و سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دور هذه النسب و دور التوازنات المالية في تحليل الميزانية المالية .

المطلب الأول : دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار

إن مؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل و قرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري حيث يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للإستثمار للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه ، و إن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته .

(أ) **تحليل السيولة** : يهدف هذا التحليل لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة التنفيذ و تشغيل الاستثمار .

(ب) **تحليل هيكل رأس المال** : يهدف هذا التحليل للتعرف على مدى الملائمة بين الاستثمار و

التمويل أي التحقق أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع و المدة بالنسبة للاستثمار في

رأس المال العامل¹.

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

أولاً: دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

نظراً لما يترتب من قرارات من الأهمية والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطات المؤسسة باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة - ويتوقف ذلك على اتخاذ القرارات الفعالة بالاعتماد على مختلف الأساليب المتاحة والظروف الحديثة و المتطورة و الفعالية، و بما أن القرارات هي التي تهتمنا لأن لها صلة بالتحليل المالي، ارتأينا أن نتناول القرارات المالية قصيرة الأجل و القرارات المالية طويلة الأجل .

1. دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قصيرة الأجل

إذا كانت القرارات المالية الطويلة الأجل دقيقة و مستقلة فإن القرارات المالية قصيرة الأجل مرتبطة بها تماماً، حيث أن استعمال الأموال قصيرة الأجل تجد مصادرها في أجل عمل دورة الاستغلال و ناتجة عن حجم النشاط فالمخزونات ترتبط بطبيعة النشاط و أشكال السوق الأخرى إلى وظيفة الإنتاج و الحقوق و الديون ترتبط أيضاً بالسوق و لكن هذه الاستعمالات هي نتيجة استعمال طاقة الإنتاج الناشئة عن قرار طويل الأجل و شروط تغطية هذه الاحتياجات تعتمد أيضاً على قرار طويل الأجل، و من أهم هذه القرارات توظيف السيولة أي استخدامها ، التنازل عن الحقوق بمعنى حجم تجاري ، الاقتراض عن طريق ديون المورد و اللجوء إلى القروض البنكية ، فالقرارات قصيرة الأجل كثيرة و هي قرارات مكملة للقرارات طويلة الأجل، و حتى تكون القرارات المتخذة ذات فعالية وناجحة لابد من تزويد متخذها بمعلومات على قدر من الدقة و الوضوح، و أن تقوم بالخصائص المتعلقة بالمشكلة و تحليلها و تحديد المؤشرات الأخرى التي ترتبط بها، و بما أن المعلومات التي يحتاجها القرار يتم الحصول عليها من مصادر متنوعة فإنه من مهمة الإدارة تنويع هذه المعلومات و اختيار هدى صحتها . حتى يمكن الاستفادة منها ثم تقوم بحفظها وتخزينها بطريقة تسمح باسترجاعها بسرعة و توزيعها إلى مراكز صنع القرار، ومن الخصائص الواجب توفرها في المعلومات هي أن تكون منسقة و مرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية و صياغة محكمة و من أهم هذا أن تكون منسقة و مرتبطة بالحالة التي يتخذ فيها القرار كما تكون ذات ثقة عالية و صياغة محكمة ، و من أهم كل هذا أن تكون تكاليف إعدادها معقولة بحيث الفائز من استعمالها تكون أكبر من تكاليف تحضيرها¹.

¹ منعم زمير المونسي ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار اليازوري للنشر ، عمان، ط1، 1998 ، ص 13.

2. دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية طويلة الأجل

و تتعلق هذه القرارات بنشاطات طويلة الأجل و من أهم هذه القرارات قرار الاستثمار فالمؤسسة تقوم بعملية الاستثمار، تتوقع بذلك أن المشروع سيعود بأرباح خلال عدة سنوات متتالية، و لذلك تقوم بالمخاطرة بين المشاريع المتاحة و هذا على ضوء الربح المتوقع لكل مشروع ، كون قرار الاستثمار يتعلق بنشاط المؤسسة مستقبلا و يلازمها لفترة طويلة من الزمن فتتطلب اتخاذه بأحسن أسلوب ، حيث لا يتقرر الاستثمار إلا بأخذ إمكانية تمويله في الحسبان، و كذلك تكلفة التمويل بالمقارنة مع المردودية المنتظرة.¹

المطلب الثاني : دو النسب المالية في اتخاذ القرار

تعرف النسب المالي بأنها علاقة بين رقمين و ناتج هذه المقارنة لا قيمة له إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة، و تسمى بالنسبة المرجعية .

و يقدم العدد الكبير لهذه النسب تحليل معلومات هامة عن الربحية و خدمة الدين ، كما أنها لا تغطي نسبة واحدة من المعلومات الكافية لاتخاذ القرارات أو التعرف على أساليب مشكلة ما ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأن النسب المالية تعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار .

- نسب السيولة تقوم بتهيئة المناخ الملائم لاتخاذ التمويل و الائتمان .
- نسب الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية و المالية².
- نسب النشاط تساعد على قرار التخطيط و الرقابة المالية و اتخاذ الإجراءات التصحيحية ، كما أنها تقيم انجازات و نشاط المؤسسة في ضوء سلوك محدد ، و من ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تعدد أسباب التغيير إلى جذورها و الحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة .

¹ منعم زميرير المونسي مرجع سبق ذكره، ص14.

² يوسف قريش ، الياس بن ساسي ، التسيير المالي، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006 ص 47 .

الفصل الثاني: اتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية

أولاً : استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار

تستخدم النسب في عدة قرارات مالية نذكر منها :

1. استخدام النسب المالية في قرار التخطيط المالي للعمليات : بحيث يمكن للشركة تخطيط الأداء التشغيلي المستقبلي و كذلك قائمة المركز المالي التقديرية باستخدام النسب المالية المستهدفة .
وتعد هذه الأخيرة من واقع الخبرة و التقدير الشخصي، و استرشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي .
2. استخدام النسب المالية في تخطيط الموازنات الرأسمالية :تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي الصافي الذي يتم إدخاله في عملية النقيح لمشروعات الإنفاق الرأسمالي باستخدام أساليب متعددة والتي منها طريقة صافي القيمة الحالية .
تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجة لرأس مال العامل ثم التدفق النقدي الداخل لرأس مال العامل نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري، ترتبط التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة لرأس مال العامل بالتوسعات الإنتاجية و التي تتطلب زيادة بنود نقدية ، و الذمم، و المخزون ، نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح و قد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد .
و قد يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون، و الذمم ، و بنود النقدية، و بين المبيعات ، نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغير من هذه العلاقات ، فإذا كان الاقتراح مشابها للاستثمارات الحالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم بنود الأصول النقدية، و أوراق القبض، و المخزون ، للاقتراح الاستثماري.

الخلاصة

يتمثل القرار المالي في الاختيار من بين بدائل عدة و ذلك لتحقيق هدف معين، و القرار ما هو إلا عملية تنبؤ فهو محاولة للربط بين الماضي و المستقبل، و يقود القرار إلى تصرف أو رد فعل معين و الذي بدوره يقود إلى تحقيق ناتج محدد، و بناء على هذه النتائج و مقارنتها ببعض يتم اختيار البديل الأفضل، و اتخاذ قرارات ناجحة يتطلب اعتبار كل الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه القرارات و كذلك الأهداف المرغوب تحقيقها، فبالنسبة للقرارات المالية الثلاث من استثمار، تمويل، قرار توزيع الأرباح كلها متكاملة مع بعضها البعض لذا اتخاذ أي قرار يتطلب دراسة جيدة و معمقة ومدى تأثيره على المؤسسة، لذا نجد أن التحليل المالي للميزانية يساهم بشكل كبير في اتخاذ هذه القرارات المالية و تأثيرها على وضعية المؤسسة الاقتصادية و على القرار الذي يناسبها.

الفصل الثالث

تمهيد :

تعتبر دراسة التقييم المالي للمشروعات من أهم المراحل في اتخاذ قرار الاستثمار و الحصول على الأموال اللازمة و تعتبر خطة زمنية مهمة للاحتياجات المالية المطلوبة، لأن التحليل المالي عن طريق مؤشراتها المستعملة و التي منها النسب المالية و التوازنات المالية، يعطي شكل دقيق عن كل جوانب المؤسسة من الناحية المالية ولهذا سنقوم بإسقاط هذه المؤشرات في الجانب التطبيقي بدراسة حالة لمؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة .

المبحث الأول: عرض عام للمؤسسة محل الدراسة

نقوم في هذا المبحث بالتعرف على مؤسسة أشغال البناء و الري قالمة، وذلك من خلال تبين طبيعة نشاطها و كيفية نشأتها و كيفية عملها.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة أشغال البناء والري و كيفية عملها

أولاً: تقديم المؤسسة:

هي شركة فردية ذات شخص طبيعي تضم 06 موظفين دائمين و 04 موظفين مؤقتين و محاسب و مسير للشركة هو مالكاها.

تم تأسيسها في 2004/04/06 نشاطها الرئيسي البناء والري والأشغال العمومية متحصلة على شهادة التأهيل الدرجة الثانية، مقرها الاجتماعي: ولاية قالمة، قامت بمشاريع عديدة في مجال اختصاصها على مستوى إقليم الولاية .

ثانياً: كيفية العمل:

تقوم مؤسسة أشغال البناء و الري بالمشاركة في المناقصات والاستشارات المفتوحة على مستوى إقليم الولاية و على المستوى الوطني، وفي جميع الإدارات ذات الطابع العمومي في مجال اختصاصها.

المطلب الثاني: عرض الميزانيات و جدول حسابات النتائج لسنوات فترة الدراسة (2016-

2017-2018):

سنقوم بعرض الميزانيات لسنوات فترة الدراسة (2016-2017-2018) وكذا جدول حسابات النتائج لنفس السنوات من أجل الوصول إلى دور التحليل المالي في اتخاذ القرار المالي لمؤسسة أشغال البناء والري لولاية قالمة من خلال استخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية المساعدة على ذلك.

أولاً: جانب الأصول للميزانية لسنة 2016

جدول رقم (02): الميزانية لسنة 2016 (جانب الأصول)

المبلغ : بالدينار الجزائري

الأصول

المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	البيان
			أصول غير جارية فارق بين الاقتناء -المنتوج الايجابي أو السلبى تثبيات معنوية تثبيات عينية أراضي تجهيزات مباني منشآت تقنية و معدات و أدوات تثبيات عينية أخرى تثبيات يجري انجازها تثبيات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل مجموع الأصول غير الجارية
249572	62393	311965	
249572	62393	311965	
6495583	-	6495583	الزبائن مخزونات و منتجات قيد التنفيذ المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الخبزينة مجموع الأصول الجارية
914574		914574	
367456		367456	
7777614		7777614	
8027186	62393	8089579	المجموع العام للأصول

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

ثانيا : جانب الخصوم للميزانية لسنة 2016

جدول رقم (03): الميزانية لسنة 2016 (جانب الخصوم)

المبالغ : بالدينار الجزائري

المبالغ	البيان
5250000	الأموال الخاصة: رأس المال ... رأسمال غير المطلوب علاوات و احتياطات فارق إعادة التقييم (1)
413575	النتيجة الصافية
856254	رؤوس أموال أخرى-ترحيل من جديد حصة الشركة الأم حصة الأقلية
6519829	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية ديون مالية الضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات معاينة مسبقا
	مجموع الخصوم غير الجارية
1487717	الخصوم الجارية الموردون و الحسابات الملحقة
19640	الضرائب ديون أخرى الخزينة
1507357	مجموع الخصوم الجارية
8027186	المجموع العام للخصوم

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

ثالثا: جدول حسابات النتائج لسنة 2016

المبلغ : بالدينار الجزائري

جدول رقم (04): جدول حسابات النتائج لسنة 2016

سنة 2015	سنة 2016	البيان
20075016	4399734	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
	88364	
20075016	4488098	1 -إنتاج السنة المالية
15790180	2147582	المشتريات المستهلكة
280500	22079	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
16070680	2169661	2 -استهلاك السنة المالية
4004336	2318436	3 -القيمة المضافة للإستغلال(1-2)
2706413	1769671	أعباء المستخدمين
441669	72797	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
856254	475968	4 -الفائض الإجمالي عن الاستغلال
	62393	المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات الاستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
856254	413575	5 -النتيجة العملياتية
		المنتجات المالية الأعباء المالية
		6 -النتيجة المالية
856254	413575	7 -النتيجة العادية قبل الضرائب
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
		8 -مجموع منتجات الأنشطة العادية
		مجموع أعباء الأنشطة العادية
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر غير العادية - المنتوجات العناصر غير العادية - الأعباء
		9 -النتيجة غير العادية
856254	413575	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

رابعاً: جانب الأصول للميزانية لسنة 2017

جدول رقم (05): الميزانية لسنة 2017 (جانب الأصول)

المبلغ : بالدينار الجزائري

الأصول

المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	البيان
			أصول غير جارية فارق بين الاقتناء -المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي تجهيزات مباني منشآت تقنية و معدات و أدوات تثبيتات عينية أخرى تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
187179	124786	311965	
187179	124786	311965	مجموع الأصول غير الجارية
2509896		2509896	الزبائن مخزونات و منتجات قيد التنفيذ المدينون الآخرون
89838		89838	الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
834932		8348932	الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية
10948666		10948666	الخزينة مجموع الأصول الجارية
11135845	124786	11260631	المجموع العام للأصول

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

خامسا: جانب الخصوم للمزانية لسنة 2017

جدول رقم (06): الميزانية لسنة 2017 (جانب الخصوم)

المبلغ : بالدينار الجزائري	الخصوم
المبالغ	البيان
5250000	أموال خاصة: رأس المال (حساب الاستغلال) رأسمال غير المطلوب علاوات و احتياطات فارق إعادة التقييم النتيجة الصافية رؤوس أموال أخرى-ترحيل من جديد
732485	حصة الشركة الأم
2115692	حصة الأقلية
8098177	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية ديون مالية الضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات معاينة مسبقا
	مجموع الخصوم غير الجارية
19640	الخصوم الجارية الموردون و الحسابات الملحقة الضرائب
66472	ديون أخرى الخزينة
86112	مجموع الخصوم الجارية
8184289	المجموع العام للخصوم

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

سادسا: جدول حسابات النتائج لسنة 2017

جدول رقم (07): جدول حسابات النتائج لسنة 2017

المبلغ : بالدينار الجزائري

البيان	مبالغ سنة 2017	مبالغ سنة 2016
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	10956468	4399734
	88364	
1 - إنتاج السنة المالية	10956468	4488098
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	8898723	2147582
	22079	
2 - استهلاك السنة المالية	8898723	2169661
3 - القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	2057745	2318436
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	957751	1769671
	191738	72797
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال	908256	475968
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات الاستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	62393	62393
5 - النتيجة العملياتية	845863	413575
المنتجات المالية الأعباء المالية		
6 - النتيجة المالية		
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب	845863	413575
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية		
8 - مجموع منتجات الأنشطة العادية		
مجموع أعباء الأنشطة العادية		
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
العناصر غير العادية - المنتجات العناصر غير العادية - الأعباء		
9 - النتيجة غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية	845863	413575

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

سابعاً: جانب الأصول للميزانية لسنة 2018

جدول رقم (08): الميزانية لسنة 2018 (جانب الأصول)

المبلغ : بالدينار الجزائري

الأصول

المبلغ الصافي	مؤونات/اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	البيان
			أصول غير جارية فارق بين الاقتناء -المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراضي تجهيزات مباني منشآت تقنية و معدات و أدوات تثبيتات عينية أخرى تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل
124786	187179	311965	مجموع الأصول غير الجارية
124786	187179	311965	الزبائن
2218887	-	2218887	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
76199		76199	الموجودات و ما شابهها
5764417		5764417	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية
8059503		8059503	الخزينة
			مجموع الأصول الجارية
8184289	187179	8371468	المجموع العام للأصول

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

ثامنا: جانب الخصوم للميزانية لسنة 2018

جدول رقم (09): الميزانية لسنة 2018 (جانب الخصوم)

المبلغ	البيان
	أموال خاصة :
5250000	أموال (حسابات الاستغلال) رأسمال غير المطلوب علاوات و احتياطات فارق إعادة التقييم
732485	النتيجة الصافية
2115692	رؤوس أموال أخرى-ترحيل من جديد حصة الشركة الأم حصة الأقلية
8098177	مجموع رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية
	ديون مالية الضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات معاينة مسبقا
	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
19640	الموردون و الحسابات الملحقة الضرائب
66472	ديون أخرى الخبزينة
86112	مجموع الخصوم الجارية
8184289	المجموع العام للخصوم

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

تاسعا: جدول حسابات النتائج لسنة 2018

المبلغ : بالدينار الجزائري

جدول رقم (10): جدول حسابات النتائج لسنة 2018

مبالغ سنة 2017	مبالغ سنة 2018	البيان
10956468	10648581	رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
10956468	10648581	1 -إنتاج السنة المالية
8898723	8000000	المشتريات المستهلكة
	601505	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى
8898723	8601505	2 -استهلاك السنة المالية
2057745	2047076	3 -القيمة المضافة للإستغلال(1-2)
957751	1027470	أعباء المستخدمين
191738	224728	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
908256	794878	4 -الفائض الإجمالي عن الاستغلال
62393	62393	المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات الاستئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
845863	732485	5 -النتيجة العملياتية
		المنتجات المالية الأعباء المالية
		6 -النتيجة المالية
845863	732485	7 -النتيجة العادية قبل الضرائب
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
		8 -مجموع منتجات الأنشطة العادية
		مجموع أعباء الأنشطة العادية
		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
		العناصر غير العادية - المنتجات العناصر غير العادية - الأعباء
		9 -النتيجة غير العادية
845863	732485	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة

عاشرا: إعداد الميزانية المختصرة لفترة الدراسة (2016-2017-2018) :

جدول رقم (11): الميزانية المختصرة لفترة الدراسة (2016-2017-2018)-جانب الأصول

الوحدة بالدينار الجزائري

1. جانب الأصول

2018		2017		2016		البيان
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الأصول
%1.524	124786	%1.68	187179	%3.10	249572	الأصول غير الجارية
%98.47	8059503	%98.31	10948666	%96.89	7777614	الأصول الجارية
%100	8184289	%100	11135845	%100	8027186	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

جدول رقم (12): الميزانية المختصرة لفترة الدراسة (2016-2017-2018)-جانب الخصوم

الوحدة بالدينار الجزائري

2. جانب الخصوم

2018		2017		2016		البيان
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	الخصوم
%98.94	8098177	%66.14	7365692	%81.22	6519829	الأموال الدائمة
%98.94	8098177	%66.14	7365692	%81.22	6519829	الأموال الخاصة
%0	0	%0	0	%0	0	خصوم غير جارية
%1.052	86112	%33.85	3770153	%18.77	1507357	خصوم جارية
%100	8184289	%100	11135845	%100	8027186	المجموع

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

المبحث الثاني: تحليل الميزانية و جدول حسابات النتائج

سنقوم في هذا المبحث بتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الميزانية و جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة 2016-2017-2018 اللذين تم عرضهما في المبحث الأول .

المطلب الأول: تحليل الميزانية

أولا:الأصول غير جارية

جدول رقم (13): الأصول الغير الجارية لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
الأصول الغير الجارية	249572	187179	124786

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك نقصان في الأصول الغير الجارية و هذا راجع إلى انخفاض في التثبيات العينية الأخرى ب 62393 خلال سنتي 2017 و 2018 .

ثانيا:الأصول الجارية

جدول رقم (14): الأصول الجارية لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
الأصول الجارية	7777614	10948666	8059503

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود زيادة في الأصول الجارية من سنة 2016 إلى سنة 2017 بقيمة تقدر ب :3.171.052 دج وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة في الخزينة 7.981.476 دج و انخفاض في قيمة المخزون ب: 3.985.687 دج و انخفاض في قيمة الضرائب و ما شابهها ب: 824.736 دج و هذا ما يدل على التقدم في إنجاز للمشاريع .

أما في سنة 2018 نلاحظ انخفاض في قيمة الأصول الجارية ب: 2.889.163 دج هذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في قيمة المخزون ب 291.009 دج وانخفاض في قيمة الضرائب و ما شابهها ب: 136.39 دج و انخفاض في قيمة الخزينة : 2.584.515 دج و هذا ما يدل على استغلال السيولة في إنجاز المشاريع و عدم تسديد مستحقات الإنجاز .

ثالثا: الأموال الخاصة

الوحدة بالدينار الجزائري

جدول رقم (15): الأموال الخاصة لسنة (2016/2017/2018)

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	6519829	7365692	8098177

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه هنالك ارتفاع في الأموال الخاصة خلال الثلاث السنوات لفترة الدراسة.

رابعا: الخصوم غير جارية

من خلال الميزانيات السابقة نلاحظ انعدام الخصوم غير جارية و هذا ما يدل على عدم اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة و المتوسطة الأجل في تسيير مشاريعها.

خامسا: الخصوم الجارية

الوحدة بالدينار الجزائري

جدول رقم (16): الخصوم الجارية لسنة (2016/2017/2018)

البيان	2016	2017	2018
الخصوم الجارية	1.507.357	3.770.153	86.112

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة في الخصوم الجارية لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 ب: 2262796 دج و هذه الزيادة تعود إلى الزيادة في بعض العناصر :

*زيادة المودون و الحسابات الملحقة ب: 2.196.324 دج

* زيادة في الديون الأخرى ب : 66.472 دج

أما في سنة 2018 نلاحظ انخفاض في الخصوم الجارية ب : 3.684.041 دج وهذا راجع إلى انعدام حساب المودون و حسابات الملحقة .

المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج

أولاً: رقم الأعمال

جدول رقم (17): رقم الأعمال لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	4.399.734	10.956.468	7.986.436

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في رقم الأعمال لسنة 2017 وهذا دليل على زيادة نشاط المؤسسة لكنه انخفض خلال سنة 2018 وهذا يدل على انخفاض طفيف في نشاط المؤسسة وعدم تسديد مستحقات المشاريع المنجزة.

ثانياً: تحليل القيمة المضافة للاستغلال

جدول رقم (18): القيمة المضافة للاستغلال لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة للاستغلال	2.318.436	2.057.745	2.047.076

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للاستغلال في انخفاض مستمر و هذا راجع إلى الزيادة في رقم الأعمال و كذلك الزيادة في المواد الأولية.

ثالثاً: تحليل الفائض الإجمالي عن الاستغلال

جدول رقم (19): الفائض الإجمالي عن الاستغلال لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	2016	2017	2018
الفائض الإجمالي للاستغلال	475.968	908.256	794.878

يعبر لنا الفائض الإجمالي للاستغلال عن الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة، حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج بأن هناك زيادة في سنة 2017 ناتجة عن انخفاض أعباء المستخدمين وزيادة في الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة وانخفاض قليل في سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم و المدفوعات المشابهة.

رابعاً: نتيجة الاستغلال

الوحدة بالدينار الجزائري

جدول رقم (20): نتيجة الاستغلال لسنة (2018/2017/2016)

2018	2017	2016	البيان
732.485	845.863	413.575	نتيجة الإستغلال

تعتبر نتيجة الاستغلال عن الفرق بين منتجات الاستغلال و مصاريف الاستغلال، كما أنها تعبر عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نتيجة الاستغلال ارتفعت خلال سنة 2017 و انخفضت خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 و يمكن القول بأن المؤسسة حققت فوائض مالية كبيرة خلال سنة 2017 و انخفضت قليلا سنة 2018 .

خامساً: النتيجة الصافية للسنة المالية

الوحدة بالدينار الجزائري

جدول رقم (21): النتيجة الصافية للسنة المالية (2018/2017/2016)

2018	2017	2016	البيان
732.485	845.863	413.575	النتيجة الصافية للسنة المالية

تمثل النتيجة الصافية للسنة المالية حاصل جمع كل من نتيجة الاستغلال و النتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية و الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية. و النتيجة الصافية في هذه الحالة مساوية لنتيجة الاستغلال .

المبحث الثالث: دور التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرار المالي لمؤسسة أشغال
البناء و الري لولاية قالمة

المطلب الأول : دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار المالي

أولاً: حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة

1 رأس المال العامل الدائم

جدول رقم (22): رأس المال العامل الدائم لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

2018	2017	2016	البيان
8098177	7365692	6519829	رأس المال العامل من أعلى الميزانية
-	-	-	
124786	187179	249572	
7973391=	7178513=	6270257=	
8059503	10948666	7777614	رأس المال العامل من أسفل الميزانية
-	-	-	
86112	3770153	1507357	
7973391=	7178513=	6270257=	

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

2 رأس المال العامل الخاص

جدول رقم (23): رأس المال العامل الخاص لسنة (2016/2017/2018) الوحدة بالدينار الجزائري

2018	2017	2016	البيان
8098177	7365692	6519829	أموال خاصة
-	-	-	
124786	187179	249572	أصول ثابتة
7973391=	7178513=	6270257=	رأس مال العامل الخاص

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس مال العامل الخاص موجب و في تزايد مستمر و هذا دليل على قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من أموالها الخاصة دون اللجوء إلى الأموال الخارجية.

3 رأس المال العامل الأجنبي

جدول رقم (24): رأس المال العامل الأجنبي لسنة (2016/2017/2018)

الوحدة بالدينار الجزائري

2018	2017	2016	البيان
8184289	11135845	8027186	مجموع الخصوم
-	-	-	-
8098177	7365692	6519829	أموال خاصة
86112=	3770153=	1507357=	رأس مال العامل الأجنبي

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

ثانيا : احتياجات في رأس المال العامل:

جدول رقم (25): احتياجات في رأس المال العامل لسنة (2016/2017/2018)

الوحدة بالدينار الجزائري

2018	2017	2016	البيان
2295086	2599734	7410158	الأصول المتداولة- القيم الجاهزة
86112	3770153	1507357	الديون القصيرة الأجل- السلفات المصرفية
2208974	(1170419)	5902801	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2016 و 2018 مما يدل على ارتفاع احتياجات التمويل وانخفاض في موارد التمويل ولكنه سالب في سنة 2017 مما يدل على انخفاض احتياجات التمويل و موارد التمويل.

ثالثا : الخزينة

جدول رقم (26): الخزينة لسنة (2016/2017/2018)

الوحدة بالدينار الجزائري

2018	2017	2016	البيان
7973391	7178513	6270257	رأس المال العامل
2208974	(1170419)	5902801	الإحتياج في رأس المال العامل
5764417	8348932	367456	الخزينة

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

نلاحظ ارتفاع في قيمة الخزينة خلال سنة 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة و انخفاض في سنة 2018 وهذا راجع إلى انخفاض في القيم الجاهزة.

المطلب الثاني : دور النسب المالية في اتخاذ القرار المالي

أولا: حساب نسب السيولة

جدول رقم (27): نسبة السيولة لسنة (2016/2017/2018)

النسبة : %100

2018	2017	2016	البيان
%67.82	%2.23	%0.85	نسبة السيولة السريعة
%66.94	%2.21	%0.24	نسبة السيولة الجاهزة
93.59	2.90	5.15	نسبة التداول

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

1. تحليل نسبة السيولة السريعة

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه ، نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة خلال سنة 2016 أقل من 1 مما يدل على أن المؤسسة تمويل جزء من مخزونها عن طريق ديونها القصيرة الأجل ، أما خلال سنتي 2017، 2018 فإن المؤسسة لا تمويل مخزونها عن طريق ديونها قصيرة الأجل بل لديها فائض في السيولة .

2. تحليل نسبة السيولة الجاهزة

من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة خلال سنة 2016 أقل من 1 مما يدل على أن المؤسسة تستطيع تسديد جزء فقط من ديونها القصيرة الأجل عن طريق الأموال الجاهزة تحت تصرفها، أما خلال سنتي 2017، 2018 فإن المؤسسة لديها فائض في السيولة غير مستغل خاصة في سنة 2018 مما يدل على نقص في تجديد استثماراتها وتراجع قليل في نشاطها.

3. تحليل نسبة التداول

بما أن نسبة التداول أكبر من 1 خلال السنوات الثلاث لفترة الدراسة فهذا معناه قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا: حساب نسبة النشاط

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها في إدارة موجوداتها حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول.

جدول رقم (28): حساب نسبة النشاط لسنة (2016/2017/2018)

النسبة : 100%

النسب / السنوات	العلاقة	2016	2017	2018
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.5481	0.9838	1.30
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال / الأصول غير الجارية	17.62	58.53	85.33
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال / الأصول الجارية	0.5656	1	1.32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

1. تحليل معدل دوران إجمالي الأصول

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0.54 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2016 يولد 0.54 دينار وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، وأن تعمل المؤسسة بمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، أما بالنسبة لسنة 2017 فيقدر المعدل بحوالي 0.98 و هذه النسبة في تزايد مستمر حيث قدرت في سنة 2018 بـ 1.30 وهذا ما يدل على ارتفاع أداء المؤسسة خلال السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.

2. معدل دوران الأصول غير الجارية

يقدر معدل دوران الأصول غير جارية للمؤسسة بـ 17.62 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير الجارية في المؤسسة في سنة 2016 يولد 17.62 دينار وهذا ما يدل على كفاءة المؤسسة في الإدارة في استغلال أصولها الغير الجارية، و أن هذه النسبة في ارتفاع متزايد بالنسبة لسنة 2017 فيقدر المعدل بحوالي 58.53 و في سنة 2018 ارتفعت إلى 85.33 هذا يعني أن الأداء التشغيلي المؤسسة في تحسن مستمر.

3. تحليل معدل دوران الأصول الجارية

يتراوح معدل دوران الأصول الجارية بين 0.56 و 1.35 وهو معدل مقبول و قد يكون هذا راجع إلى تحسن في تسيير المخزون .

ثالثا : نسب التمويل

جدول رقم (29): (جدول يوضح مختلف نسب التمويل للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2016/2017/2018)

النسبة : 100%

النسب/ السنوات	العلاقة	2016	2017	2018
نسبة الاقتراض (قابلية السداد)	مجموع الديون/ مجموع الأصول	0%	0.59%	0.18%
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	26.12	39.35	64.89
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الغير الجارية	26.12	39.35	64.89

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

1. نسبة الإقراض:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها و تقدر هذه النسبة بـ 0% سنة 2016، و 0.59 % سنة 2017 و 0.18 % سنة 2018 مما يدل على أن المؤسسة لا تعتمد على الديون في تمويل أصولها و أنها تعتمد على أموالها الخاصة.

2. نسبة التمويل الدائم:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير الجارية، و من خلال حساب النسبة للمؤسسة، اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الغير الجارية من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة.

3. نسبة التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الغير جارية، و بما أن هذه النسبة تفوق 1 فإن ذلك يعني أن كل الأصول الغير جارية ممول عن طريق الأموال الخاصة و هذا يدل على وجود رأس مال العامل موجب للمؤسسة خلال فترة الدراسة و هذه النسبة تدعم نتائج نسب التمويل السابقة . تعتبر نتائج نسب التمويل مؤشر ايجابي للوضع المالي للمؤسسة.

رابعا : نسب الربحية

جدول رقم (30): نسب الربحية لسنة (2016/2017/2018)

النسبة : 100%

النسب/ السنوات	العلاقة	2016	2017	2018
معدل العائد على الاستثمار RD	صافي الربح / إجمالي الاستثمار	1.65%	4.51%	5.86%
نسبة ربحية النشاط	الربح الإجمالي / رقم الأعمال	9.4%	7.72%	9.17%
نسبة ربحية الأموال الخاصة	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	7.87%	16.11%	13.95%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

يتضح من خلال الجدول أن معدل العائد على الاستثمار في تزايد مستمر خلال سنتي 2017 ، 2018 ، و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في استثمار أموالها، أما بالنسبة لنسب ربحية النشاط المحسوبة في الجدول أعلاه هناك انخفاض طفيف في هذه النسبة خلال سنة 2017 ثم ارتفعت سنة 2018، أما بالنسبة لنسب ربحية الأموال الخاصة فهي موجبة كلها وقد ارتفعت سنة 2017 لكنها انخفضت قليلا سنة 2018 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية لكن المؤسسة دائما تحقق ربحا .

خامسا : معدل المردودية المالية و المردودية الاقتصادية للمؤسسة :

جدول رقم (31): المردودية المالية و المردودية الاقتصادية للمؤسسة لسنة (2016/2017/2018)

الوحدة بالدينار الجزائري

2018	2017	2016	البيان /النسب
732485	845863	413575	النتيجة الصافية
5250000	5250000	5250000	الأموال الخاصة
0.09	0.114	0.063	المردودية المالية
8184289	11135845	8027186	مجموع الأصول
0.089	0.075	0.051	المردودية الاقتصادية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع في المردودية المالية خلال سنة 2017 و هذا يدل على حسن استغلال الأموال الخاصة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.114 دينار من النتيجة الصافية أما في سنة 2018 انخفضت المردودية المالية قليلا و هذا دليل على انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بالأموال الخاصة

أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية نلاحظ ارتفاع نسبتها خلال السنوات الثلاثة لفترة الدراسة و هذا يدل على كفاءة المؤسسة و ارتفاع نتيجة الاستغلال.

الخلاصة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قالمة من تحليل للميزانية و جدول حسابات النتائج لمعرفة مدى مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرار المالي باستخدام التوازنات المالية و النسب المالية نستخلص النتائج التالية :

- نلاحظ أن رأس المال العامل موجب أي تحقيق توازن مالي و هذا يدل على أن الأصول الثابتة مولت كليا عن طريق الأموال الدائمة.
- نلاحظ أن الاحتياج في رأس مال العامل الدائم موجب خلال سنتي 2016-2018 وهذا يدل أن المؤسسة تحتاج إلى رأس مال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة أما في سنة 2017 فإن الاحتياج سالب مما يدل على أن المؤسسة مولت كل احتياجات الدورة المتداولة و حققت فائض.
- نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات من فترة الدراسة مما يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- نلاحظ أن نسب السيولة جيدة و هذا ما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة، لكنها غير مستغلة خاصة خلال سنة 2018 مما يدل على نقص في تجديد استثماراتها وتراجع قليل في نشاطها.
- نلاحظ أن نسبة التمويل جيدة خلال الثلاث سنوات لفترة الدراسة مما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا.
- نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية مرتفعة و هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة سعينا إلى تناول مفهوم التحليل المالي للميزانية و مدى مساهمته في اتخاذ القرار المالي للمؤسسة الاقتصادية، بالاعتماد على الميزانية من خلال استخدام أدواته المختلفة و المتمثلة في التوازنات المالية و النسب المالية، و التي لها أهمية كبيرة في تقييم أداء المؤسسة و تحديد نقاط الضعف و نقاط القوة و إظهار وضعها المالي، يأتي بعدها دور متخذو القرارات المالية في اتخاذ القرار المالي الذي يروونه مناسب حسب وضعية المؤسسة التي تظهرها نتائج التحليل المالي، فإذا كانت المؤسسة في حالة عجز تلجأ إلى اتخاذ قرار التمويل المناسب إما عن طريق التمويل بالقروض أو عن طريق الاستئجار، أما إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة و لها فائض في السيولة تلجأ إلى اختيار قرار الاستثمار المناسب باعتباره أهم القرارات المالية و أصعبها، لذا قمنا بدراسة تطبيقية على مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قلمة، و قد تم طرح الإشكالية و الفرضية التي تم الإجابة عليها من خلال تحليلنا لوثائق المؤسسة من ميزانية و جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث لفترة الدراسة، و منه تم استخلاص النتائج التالية:

- تتمتع هذه المؤسسة بوضعية مالية جيدة، حيث أنها حققت نتيجة موجبة خلال السنوات الثلاث لفترة الدراسة.
- تعتمد المؤسسة على أموالها الذاتية في تسيير مشاريعها، وبالتالي فهي تتمتع بالاستقلالية المالية.
- تحقق المؤسسة خزينة موجبة، مما يدل على أنها تملك سيولة جيدة لكنها غير مستغلة خاصة سنة 2018.

نتائج الفرضيات :

من خلال الدراسة التطبيقية يتبين لنا صحة الفرضية و هي:

➤ للتحليل المالي أثر كبير في اتخاذ القرار في مؤسسة أشغال البناء و الري لولاية قلمة.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- إعطاء أهمية للتحليل المالي من أجل اتخاذ القرار المالي المناسب.
- حسن استغلال السيولة الزائدة بشراء استثمارات جديدة أو استغلالها في نشاط آخر.
- استغلال السيولة الزائدة في الدخول مع مؤسسات أخرى من أجل استثمار الأموال و اكتساب الخبرة .

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. أحمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني: الأساليب و الأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر، عمان، ط2، 2006.
2. حسين بلعوز ، المدخل لنظرية القرار، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010.
3. حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،2004.
4. حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
5. خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، ط1، 2000.
6. شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي،، IFRS ،دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1،المملكة الأردنية الهاشمية، 2013.
7. صابر تاج السر، محمد عبد الرحمن الكتري ، التحليل المالي الأصول العلمية و العملية،خوارزم العلمية للنشر و التوزيع ، جدة، ط1، 2005.
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
9. عبد الحكيم كراجه و آخرون ، الإدارة و التحليل المالي (أسس ، مفاهيم ، تطبيقات)،دار صفاء للنشر و التوزيع،عمان،ط1،2000.
10. عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية، 2004.
11. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ،
12. علي حجاجه ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار قنديل للنشر و التوزيع، عمان،ط1، 2004.
13. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي،رام الله،ط1، 2008.
14. فؤاد الشيخ سالم ، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، 1990.
15. محسن أحمد محمود الخضيرى، كيف تقرأ ميزانية ؟ مدخل إقتصادي متكامل لمنظومة اتخاذ القرار في الشركات و البنوك و المنظمات المحلية و الدولية، اترك للنشرو التوزيع، القاهرة، ط1،1997.
16. محمد الصيرفي، التحليل المالي: وجهة نظر محاسبية ادارية ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، ط1، 2014.
17. محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية ، ط1،مصر.

18. محمد عبد السلام ، إبراهيم السيد ، إدارة الموارد المالية (التحليل المالي - تحليل و عرض القوائم المالية و إعداد الموازنة التقديرية - الإدارة المالية - تحليل التقارير المالية - التخطيط الإستراتيجي)، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2017.
19. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان، ط2، 2000.
20. منعم زمير المونسي ، اتخاذ القرارات الإدارية ، دار اليازوري للنشر، عمان، ط1، 1998.
21. منعم زمير المونسي، اتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري للنشر، عمان، ط1، 1998.
22. منير شاكر محمد و اخرون، التحليل المالي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، 2008.
23. نادية ايوب، نظرية القرارات الادارية، مطابع جامعة دمشق، دمشق، 1994.
24. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، ج1، 1988.
25. نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية و التطبيق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، ط5، 1998.
26. هيكادومنيك ، دليلك العلمي في الإدارة ، نهل للطباعة ، لندن ، 1991.
27. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك)، 2007.
28. يوسف قريش ، الياس بن ساسي ، التسيير المالي، دار وائل للنشر ، عمان ، 2006.

المذكرات

1. بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، (رسالة الماجستير، تخصص إدارة مالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011.
2. تودرت اكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية و نفود، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
3. خولة أوراغ، مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016.
4. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية ، رسالة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
5. سمية لزغم، اثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، رسالة ماستر تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.
6. عصام الدين محمد حسونة ، معوقات استخدام الأساليب الكمية و علاقتها بجودة القرارات الإدارية ،رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

7. لوجاني عزيز ، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي ،رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2001.

المجلات العلمية

1. تانيا قادر عبد الرحمن، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة و الضعف في القوائم المالية ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية ، جامعة كركوك، العدد 26، 2012.
2. محمد زرقون ، أثر الاكتتاب العام على سياسات توزيع الأرباح في المؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، الجزائر 08 / 2010.

الكتب باللغة الأجنبية

1. Pierre Conso, farouk hemici, « **gestion financieré de l'entreprise** , 9e Edition, DUNOD, PARIS, 1999.
2. TAYEB ZITOUN, **Analyse financière**, Alger, Berti Editions, 2003.